



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع اقتصاد وتسيير المؤسسات
بمعنوان:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا
لدول المغرب العربي

تحت إشراف:

د. غربي العيد

من إعداد الطلبة:

✓ باي نبيل

✓ مسقم زهير

✓ حاوي محمد الطاهر

اللجنة المكونة من السادة الأساتذة:

رئيسا

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

د.أ / نصير أحمد

مؤطر

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

د / العيد غربي

مناقشا

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

د / عادل زغدي

السنة الجامعية: 2022/2021



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع اقتصاد وتسيير المؤسسات
بمعنوان:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا
لدول المغرب العربي

تحت إشراف:

د. غربي العيد

من إعداد الطلبة:

✓ باي نبيل

✓ مسقم زهير

✓ حاوي محمد الطاهر

اللجنة المكونة من السادة الأساتذة:

رئيسا

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

د.أ / نصير أحمد

مؤطر

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

د / العيد غربي

مناقشا

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

د / عادل زغدي

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

إن الشكر والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، نشكره ونحمده حمدا كثيرا مباركا فيه على جزيل عطائه وعلى كل ما أنعم عليه به وفضله علينا أن وفقنا لإتمام هذا البحث ، ونسأله تعالى أن ينفع به ، راجين منه عز وجل التوفيق والسداد في باقي مشوارنا البحثي.

من هذا المنبر نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى:

للأستاذ: **الدكتور غري العيد** على سعة النفس ورحابة الصدر بقبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى ما بذله من جهد ووقت وما أسداه إلينا من نصح وتوجيه وعلى صبره معنا وتحمله لنا طيلة فترة البحث فجزاه الله عنا كل خير وأمده بالصحة والعافية وأسعده في الدارين
كما نتقدم بجزيل الشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها وتقييمها.
من أمد لنا يد العون وساهم في تذليل الصعوبات طيلة أطوار إنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان لكل من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتنا العلمية.

شكرا لكم وجزاكم الله عنا خيرا

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف وخير خلق الله
محمد صل الله عليه وسلم

إلى من قال فيهما الرحمان (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا
يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا) الآية
23، سورة الإسراء

الى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز الى الذي كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة
سعادة وكان لي عوناً للهمة الى الذي هو نبراس حياتي أبي الغالي
الى أغلى سيدة تحت أقدامها الجنة ووجودها بسمّة الحياة الى رمز الحب
والحنان الى من دعوتها نسّمات فرح لقلبي الى حبيبتي امي
الى من هم سندي في الحياة الى من تذوقت معهم أجمل اللحظات ريحان
قلبي اخوتي حفّضكم الله لي وادامكم فرحاً بحياتي الى كل افراد عائلتي من
قريب او بعيد الى الذين أحببتهم وأحبوني وكانوا خيراً للأصدقاء
الى كل أساتذتي الذين كانوا عوناً لنا في مشوارنا الدراسي ونورا يضيء لنا
حلقة طريقنا ويمحي درب المعرفة والعلم الى كل من ساهم من قريب أو
بعيد في انجازنا لهذا العمل المتواضع كل الشكر موصول لهم.

نبيل زهير

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا في دول المغرب العربي حيث يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة حقيقة لتوفير مناصب العمل واستغلال الموارد الطبيعية والمساهمة في زيادة ونقل التكنولوجيا للدول المستضيفة، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي. خلصت الدراسة إلى أن هناك استثمارات كبيرة في دول المغرب العربي ساهمت هذه الاستثمارات بشكل كبير في نقل تكنولوجيا متطورة.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، التكنولوجيا، دول المغرب العربي.

Summary:

The study aimed to highlight the role of foreign direct investment in technology transfer in the Maghreb countries, where foreign direct investment represents a real way to provide jobs, exploit natural resources and contribute to the increase and transfer of technology to the host countries. The descriptive analytical approach was used to study the reality of foreign direct investment in the countries of the Maghreb.

The study concluded that there are large investments in the countries of the Arab Maghreb, and these investments have greatly contributed to the transfer of advanced technology.

Keywords :

Foreign direct investment, technology, Maghreb countries.

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	
I	إهداء	
II	شكر وتقدير	
III	ملخص البحث	
IV	فهرس المحتويات	
VI	فهرس الأشكال	
VII	فهرس الجداول	
أ-ج	مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة		
05	تمهيد	
06	المبحث الأول: مدخل تعريفى للاستثمار الأجنبى المباشر	
06	المطلب الأول: الإطار تعريفى بالاستثمار الأجنبى المباشر ودوافعه.	
20	المطلب الثانى: خصائص وأهمية الاستثمار الأجنبى المباشر ومحدداته	
23	المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبى المباشر ومخاطره	
26	المبحث الثانى: الإطار المفاهيمى للتكنولوجيا .	
26	المطلب الأول: ماهية تكنولوجيا.	
29	المطلب الثانى: خصائص تكنولوجيا.	
31	المطلب الثالث: مكونات تكنولوجيا وتطبيقاته.	
36	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.	
36	المطلب الأول: الدراسات المحلية السابقة	
39	المطلب الثانى: الدراسات الأجنبية السابقة	
42	المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.	
45	خلاصة الفصل	

الفصل الثاني دراسة حالة دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)		
47	تمهيد	
48	المبحث الأول: الحوافز والمزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي	
48	المطلب الأول: مزايا وحوافز الاستثمار في تونس	
51	المطلب الثاني: مزايا وحوافز الاستثمار في المغرب	
53	المطلب الثالث: مزايا وحوافز الاستثمار في الجزائر	
59	المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا	
59	المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي	
67	المطلب الثاني: المقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب في مجال جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.	
80	المبحث الثالث: صناعة السيارات (نموذج)	
86	خلاصة الفصل	
88	الخاتمة	
	المراجع	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	خصائص تكنولوجيا	30
2-1	مكونات تكنولوجيا	32
1-2	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب في الفترة (1980-2017) الوحدة: مليون دولار	59
2-2	ترتيب الدول الثلاث حسب تقرير Doing Business	68
3-2	تطور مؤشر تنوع الصادرات في الدول الثلاث.	70
4-2	الأداء ضمن المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في الجزائر	76
5-2	الأداء ضمن المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في تونس.	77
6-2	الأداء ضمن المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في المغرب.	77
7-2	المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.	79
8-2	مستوى الأجور في قطاع الصناعات في تونس 2016.	83

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطبيقات تكنولوجيا في قطاع المال، الاقتصاد، التصنيع والهدف منها.	34
2-1	تطبيقات تكنولوجيا في مجال التعليم والتدريب والهدف منها.	35
1-2	بعض المؤشرات الاقتصادية للدول الثلاث الجزائر، تونس والمغرب	67
2-2	أهم السلع التي تصدرها الجزائر 2017 عام.	71
3-2	أهم السلع التي تصدرها تونس عام 2017.	72
4-2	أهم السلع التي تصدرها المغرب عام 2017	73
5-2	يوضح مرتبة الجزائر عالميا في الابتكار	74
6-2	تطور أداء مؤشر جاذبية الاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب	78
7-2	عدد الشركات العاملة في قطاع أجزاء السيارات ومناصب الشغل حسب النشاط في تونس خلال سنة 2016.	82

مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر اليوم تطورات اقتصادية هامة على جميع الأصعدة، والملفت للنظر هو التهاافت على الاستثمارات الأجنبية بين مختلف الدول، هذه الأموال تعد من أبرز جوانب العولمة الاقتصادية وأحد أهم التغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي. فتدفقات هذه الاستثمارات حقق نسبا هامة من نقل التكنولوجيا لدول المغرب بشكل أكبر لأنها تواجه مشاكل في إنتاجها وتوطينها، من أجل سد الفجوة بين الدول المغرب الأقل تطورا والقوى الاقتصادية الأكثر تطورا، الأمر الذي دفع بالدول المغرب العربي إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير ورسم السياسات التي من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادرة على نقل وتوطين التكنولوجيا.

الجزائر وتونس والمغرب كجزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية العالمية أشادت بالدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال رفع معدلات نمو الناتج، خلق فرص العمل، نقل التكنولوجيا الحديثة، توريث نظم التسيير المتقدمة، ترقية أداء العنصر البشري، تحفيز النشاط التصديري ودعم القدرات التنافسية في جميع المجالات. وهو ما يمكن ملاحظته على العديد من القطاعات كالصناعات الغذائية والصيدلانية والصناعات الميكانيكية، إضافة إلى قطاع الخدمات كالاتصالات والنقل والسياحة، الأمر الذي يبرز أهمية اكتساب التكنولوجيا وضرورة العمل على الحصول عليها والتحكم فيها وتوطينها بالبلدان المغرب.

1- إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما تم ذكره سنحاول من خلال دراستنا هذه الإجابة على الإشكالية التالية:

ما الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا لدول المغرب العربي؟

وعلى ضوء السؤال الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- مامدى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى دول المغرب العربي؟
- هل كان لتكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر أثر ايجابي في تحقيق التنمية في كل دول المغرب العربي؟
- مامدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في استقطاب ونقل تكنولوجيا متطورة لدول المغرب العربي؟

- ماهي الاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومات دول المغرب للإستفادة من الاستثمار الأجنبي الناقل للتكنولوجيا؟

2- الفرضيات:

- للإجابة على التساؤلات المطروحة نقترح مجموعة من الفرضيات أهمها:
- كان هناك اثر ايجابي للاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية في كل من الجزائر وتونس والمغرب
- تساهم التكنولوجيا المتطورة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- يمكن بناء قاعدة تكنولوجية قوية، والإسهام بطريقة فعالة في ضمان اكتساب وتوليد تكنولوجيا تتماشى مع استراتيجية كل الدول.

3-أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب

- الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه؛
- أهمية الموضوع وقيمه باعتباره موضوع العصر بسبب غزو التكنولوجيا؛
- حب المعرفة في الاطلاع على معرفة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر في دول؛ المغرب العربي ودوره في نقل عناصر التكنولوجيا؛
- الرغبة في الإطلاع على واقع الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي.

4-أهمية الموضوع:

إن أهمية هذا الموضوع الذي محل الدراسة تكمن خصوصا عندما تعرف أنه لا يمكن أن تحقيق عملية نقل التكنولوجيا ما لم تتوفر الوسائل والإمكانيات لذلك، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد هذه الوسائل الفعالة في تحقيقها من خلال الدور الذي يلعبه في مواجهة العراقيل والصعوبات التي تقف حاجزا أمام وصول التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول المغرب العربي.

5-الهدف من الدراسة:

- يمكن إيجاز الهدف من هذه الدراسة في النقاط التالية:
- توفير إطار نظري شامل لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وصيغه وأهمية نقل التكنولوجيا والصعوبات التي توجه الدول المغرب العربي في حيازتها وتوطئتها
- عرض شروط التي تفرضها دول المغرب أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

- قراءة في حجم الاستثمار الأجنبي من حيث عدد المشاريع والأهمية الاقتصادية؛
- عرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وكفاءة الاستثمارات الأجنبية الوافدة على دول المغرب فيما يخص نقل التكنولوجيا؛
- اقتراح بعض الحلول والتوصيات كمحاولة من الباحثين لمعالجة جوانب النقص فيما يخص حجم الاستثمارات الوافدة أو حتى فيما يخص طبيعة الشق القانوني وأثره على جاذبية الاقتصاد دول المغرب العربي للاستثمار الأجنبي.

6-منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكالية أعلاه سيتم استخدام في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في قالب يسعى لوصف دور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا، اعتمادا على المسح المكتبي لمختلف المراجع التي لها علاقة بالموضوع مثل الكتب، الملتقيات فضلا على الاعتماد على بعض المواقع الحديثة والمتنوعة المتواجدة على شبكة الانترنت.

7-صعوبات الدراسة :

- نقص المعلومات والمرجع المتخصصة في هذا الموضوع خاصة الكتب.
- قلة الإحصائيات عن نقل التكنولوجيا.
- صعوبة التواصل بين معدتي هذا الموضوع بسبب الأوضاع الصحية في البلد.

8-تنظيم الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين بغية الإحاطة بأهداف الدراسة والإجابة على تساؤلها الرئيسي، وأسئلتها الفرعية كمايلي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا

الفصل الثاني: دراسة حالة المغرب العربي

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن التاسع عشر لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، ويكمن السبب في بروز موجة الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة لنقل التكنولوجيا تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها المحلية بسبب انخفاض الادخارات في تلك البلدان ونقص المساعدات والمنح المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الرسمية غير الرسمية، وصعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي، حيث يلعب مناخ الاستثمار تأثيراً كبيراً في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقصد التعرف أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل تعريفي للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: مدخل تعريفي للتكنولوجيا

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مدخل المفاهيمي للاستثمار الأجنبي

في هذا المبحث سنوضح التعاريف ومفاهيم الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر وذكر خصائص وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته وكذلك طرح أهم مزايا وعيوبه وأنواع مخاطره.

المطلب الأول: الإطار تعريفي بالاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه.

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقدين الأخيرين تدفقات متزايدة أمام تراجع مصادر التمويل الخارجية الأخرى مثل القروض والإعانات. وبعد استعراضنا في المبحث السابق مفهوم الاستثمار وأهم أنواعه والتي منها التصنيف القائم على أساس جنسية المستثمر، حيث ميزنا بين الاستثمارات الوطنية ونظيراتها الأجنبية. وفي هذا المبحث سنتناول نشأة الاستثمارات الأجنبية بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة، ثم نعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط ومكوناتها وأشكالها ودوافع كل من المستثمر والبلد المضيف لهذه الاستثمارات. وقد أغفلنا الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لأنها غير معنية بالدراسة في هذا البحث.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم الاستثمار الأجنبي.

أولاً: نشأة الاستثمار الأجنبي.

إن الباحث في تاريخ الحضارات القديمة (كالحضارة المصرية الإغريقية والحضارة الإسلامية) في مراحلها المختلفة، يجد الكثير من أوجه ومجالات النشاط التي تمت على المستوى الدولي، أي خارج حدود الدولة مهد الحضارة أو بينها، وبين دول أخرى محيطة.¹ فالاستثمار الأجنبي ليس وليد العصر الحالي، "فشركة الهند الشرقية مثلاً هي شركة عابرة للقوميات، وقد أجزع عقدها في لندن عام 1600 م ويعود تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي إلى قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر".²

¹ أبوقحف عبد السلام، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001، ص7.

² هناء عبد الغفار، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية"، الصين أنموذجاً، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 24-23.

كما أن الألماني فريدريك باير أقام مصنعا عام 1865 في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وتبعته بعد ذلك شركة سنجر الأمريكية بإنشاء أول مصنع تابع لها في جلاسجو (اسكتلندا) عام 1867.¹

ولعلنا نتذكر أن احتلال إنجلترا للهند كان أساسا بهدف تأمين سيطرتها على استثماراتها في هذا البلد، كما علينا أن نتذكر أن الإسرائيليين يحرصون قبل أن يوقعوا اتفاقيات للسلام مع الفلسطينيين أو غيرهم، على ضمان أسواق لبضائعهم في الدول التي توقع معهم هذه الاتفاقيات، وعلى فتح المجال أمام استثماراتهم فيها.²

كما أن الفلسفة الاقتصادية التي سادت القرن التاسع عشر والداعية إلى الحرية الاقتصادية وتحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ساعدت على تسهيل حركة رؤوس الأموال دوليا. سواء بين الدول القوية مع بعضها البعض أو بين هذه الدول والدول المستعمرة والضعيفة. "وكانت الدول الأوروبية هي المنشأ الرئيس للاستثمارات في تلك الحقبة، وتأتي بريطانيا في مقدمتها. وأسباب تفوق بريطانيا كثيرة منها، أنها كانت التاجر العالمي الأول ولديها شبكة عالمية من المواصلات والمصارف، وتفوقت صناعاتها واحتكاراتها، وكان الجنيه الإسترليني العملة الدولية في أسواق رأس المال الرئيسة."³

إن معظم الاستثمار البريطاني استخدم في قطاعات التصدير، وأن اتجاه قسم منه إلى البنية الأساسية لم يكن منفصلا عن الاهتمام بالصادرات في المستعمرات.⁴ وعموما، كان هدف الاستثمارات في هذه الحقبة هو استصلاح بلدان جديدة، حيث تمت أكثر من نصفها في بلدان تلقت أفواج المهاجرين الأوروبيين، والجزء الآخر انصب على البنية الأساسية من أجل استغلال الثروات الطبيعية. وذلك بتطوير المواصلات والنقل لخدمة التصدير والاستيراد، وبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر مبكرا في مجال الاستخراج ولاسيما البترول في بعض بلدان الشرق الأوسط.⁵

¹ عصام عبد العزيز مصطفى، "الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط"، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998، ص 6.

² طاهر مرسى عطية، "أساسيات إدارة الأعمال الدولية"، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 174.

³ المسير محمد زكي، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص ص 687.

⁴ Graham, Edward, **Foreign direct investment in the world economy**, staff studies of the world economic outlook, IMF, sep.1995, P 123.

⁵ برتال جيل، "الاستثمار الدولي"، ترجمة علي مقلد، علي زيعور، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 5119.

وقد عملت السياسة الاقتصادية للدول المستعمرة جاهدة على نهب ثروات الدول المستعمرة وتفقيرها وحرمانها من امتلاك أسباب وعوامل النهوض والانطلاق من جديد وأهمها العلم. وأنتج هذا الوضع دول قوية وتم تلك عوامل زيادة القوة، ودول ضعيفة ومستعمرة.

وتزامن هذا مع قيام الثورة الصناعية في أوروبا مما سهل عملية الاستغلال والنهب السابق ذكرها؛ حيث عملت الدول المستعمرة على إقامة مؤسسات ومشاريع في مستعمراتها بهدف استغلال الموارد الطبيعية والأولية وتلبية حاجة صناعاتها في بلدانها. وهوما نسميه حالياً بالاستثمار الأجنبي.

ثانياً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر استثمار ما استثماراً أجنبياً متى كان المستثمر -شخصاً طبيعياً أو معنوياً- لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار. وإذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصاً طبيعياً، فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخصاً معنوياً كشركات المساهمة، "ذلك أنه غالباً ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات. ويميل الاجتهاد القضائي إلى الأخذ والاعتداد بجنسية الشركة على حساب جنسيات المساهمين... وعليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها".¹

وتميز الدراسات الاقتصادية بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية وهما: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

فالاستثمار الأجنبي المباشر جزء من الاستثمار الدولي، ويقصد بهذا الأخير "تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها: سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وسواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول أو لشركة واحدة أو لعدة شركات".² أي أن الاستثمار الأجنبي هو "تدفق رؤوس الأموال أياً كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة أو المساهمة في

¹ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، ط 1، دار النفائس، الأردن، 2005، ص 6117.

² فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 23.

رؤوس أموال شركات قائمة أو تطويرها لإنتاج سلع أو خدمات، وتحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستثمر في دولته الأم وسواء صاحب هذا التدفق جهدا بشريا أم لم يصاحبه.¹ ولقد تناولت العديد من الدراسات والتقارير الاقتصادية تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، نورد أدناه بعضها على سبيل الذكر لا الحصر.

1- تعريف بعض الباحثين الاقتصاديين.

- الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين، باستثمار أمواله في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، وبهدف تحقيق عائد.²

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية كاملة أو جزئية للمشروع المقام في إحدى الدول عن طريق مستثمرين محددين في دولة أخرى. وعموما المستثمر المباشر له ملكية كافية للمشروع الأجنبي لممارسة درجة من الرقابة الإدارية عليه. وبذلك يصبح المشروع المراقب منضما أجنيا أو مساعدا للمشروع المراقب (الشركة الأم).

- يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، في تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات، أو كل ها في مشروع معين في دولة خارج دولة الإقامة، مع قيامه بالمشاركة أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم.³

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر.⁴

- يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتمكن أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة.

¹ محمد أيمن عبد اللطيف عشوش، "تقييم استراتيجية الاستثمار الأجنبي المشترك مع القطاع العام دراسة مقارنة مع القطاع العام لجمهورية مصر العربية"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1988، ص 88.

² طاهر مرسى عطية، مرجع سابق، ص 169.

³ رعد حسن الصرن، "أساسيات التجارة الدولية المعاصرة"، الجزء الثاني، ط1، دار رضا للنشر، دمشق، 2001، ص 182-183.

⁴ عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001/2000، ص 41.

- أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في الشركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة.¹

- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لم شروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.²

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو إضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبا ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة).³

- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في انتقال رؤوس الأموال الأجنبية

- مقترنة بعنصر التنظيم والإدارة

- للاستثمار مباشرة في البلدان التي ينتقل إليها وذلك في صورة وحدات قد تكون صناعية أو زراعية أو خدمية أو إنشائية أو تمويلية، هذا الاستثمار يمكنه أن يلعب دورا هاما.

- حزمة من رأس المال والتكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية.

- في تعويض النقص المحلي في هذه العناصر في البلدان التي ينتقل إليها.⁴

¹ أميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004/2005، ص 19.

² فريد النجار، مرجع سابق، ص 24.

³ أبوقحف عبد السلام، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 13.

⁴ Hoss, P. and C. Ross (1997), *Economic development Théories, Evidence and policies*, The Dryhen Press, Harcourt Brace, Collage.490 Publishers, USA, P 183.

2- تعاريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية.

- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلاً بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد آخر.¹
 - تعريف المنظمة العالمية للتجارة: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته.²
 - تعريف صندوق النقد الدولي: يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم الشركة المساهمة، أو ما يساوي هذه النسبة في الشركة غير المساهمة.³
 - تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمار الدولي، وفي ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية في الأسهم، أو القوى التصويتية 10% أو أكثر.⁴
- ## 3- حوصلة حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

من التعاريف السابقة يمكننا استنتاج خاصيتين متلازمتين للاستثمار الأجنبي المباشر وهما:

- تدفق رأس المال بين دولتين أو أكثر: أي انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى سواء كان هذا الرأسمال في شكل نقدي أو في شكل عيني منقول والمتمثل في الأدوات المادية المنقولة الضرورية لعملية الانتاج.
- الرقابة المباشرة للطرف الأجنبي على المشروع: حيث تتحقق من خلال ملكيته الكلية (المطلقة) للمشروع أو نظراً للأهمية النسبية للجزء المملوك من طرف المستثمر الأجنبي والذي يشترط البعض أن لا يقل عن 10% كحد أدنى وإلا صار الاستثمار الأجنبي غير مباشر.

¹ حسنى مهران، "الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وامكانيات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد الأول، 2000، ص 7.

² OECD, Detailed Benchmark, "Definition of foreign direct investment", second edition, Paris, 1992, P3.

³ World Bank, "World development report 1996 from plan to market", Washington, D.C Oxford university press, septembre 1996, P 53.

⁴ جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 18.

وبهذا يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه إنشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه أو شراء كل أو جزء من مشروع قائم، من طرف شخص -أو أكثر- طبيعي و/أو معنوي يحمل جنسية مختلفة عن تلك التي يحملها المشروع المعني، من أجل تحقيق عوائد اقتصادية (مالية وغير مالية) على أن يكون لهذا المشروع كيان مادي ينتج سلعا و/أو خدمات غير ممنوعة قانونا، بهدف تسويقها محليا و/أو دوليا.

الفرع الثاني: مكونات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

1- رأس المال الأولي.

وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي.¹ وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

2- الأرباح المعاد استثمارها.

وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو معنوي) أجنبي.

وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

3- القروض داخل الشركة الواحدة.

وتتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

¹ UNCTAD, **World investment report 1998**, New York and Geneva, 1998, P 351.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتصف أشكال هذا الاستثمار بالتعدد والتنوع، ومن الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية هذا الاستثمار أو بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية التي ينتسب إليها الاستثمار.

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية.

يمكن تصنيف هذا الاستثمار بالنظر إلى ملكيته إلى:

- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: ويقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي

أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين:

أ- إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.

ب- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب. وعادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخصخصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمد عليها.¹

- الاستثمار المشترك: ويدعى أيضا بالاستثمار الثنائي، وهو الاستثمار المنجز في

البلد المضيف له والذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية. ويمكن تمييز الشكلين التاليين:

أ- إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين.

ب- شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة. وهنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10% من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشرا، وهذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المذكورة سابقا، ومنها تعريف صندوق النقد الدولي.

¹ جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 20.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي.

ونقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي، القطاع الاقتصادي الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي. الذي ينتمي إليه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي:** وهو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات وإنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي:** ويتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي و/أو الخارجي كمصانع السيارات والآلات والملابس والمواد الغذائية...الخ.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي:** وهو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي، غير أن منتجات هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية وإنما في شكل خدمات مثل الاتصالات والنقل والبنوك والتأمين ومكاتب الدراسات والفنادق...الخ.

الفرع الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين.

أولاً- دوافع المستثمر الأجنبي.

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:

1- **طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية. إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، ولغرض تلافي الإخفاق، بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الانتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الانتاج فيها.¹

2- **زيادة العوائد** دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر. وتحقيق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد

¹ دريد محمود السامرائي، "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية"، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 76.

الاستثمار. أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كلياً أو جزئياً مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد، فلن يتحقق هذا العائد ويفتقد جاذبيته.

وتبعاً لهذا التحليل نجد أن كثيراً من الشركات الأمريكية مثلاً تقوم بنقل عملياتها الانتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها. وتعتمد أغلب الشركات الأوروبية واليابانية هذا السياق محققة في آن واحد استثماراً مضموناً وعوائد عالية.¹

3- زيادة المبيعات: مهما كان كبير حجم سوق دولة ما، فإنه يبدو صغير جداً عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها. وبهدف الاستفادة من وفرة الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة. وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى، وهي عديدة، تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.

4- تخفيض المخاطر: يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفاً، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قوياً نظراً لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة.

كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنتقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة. " فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.²

5- تحسين الموارد وضمان توفيرها: قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة. وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها

¹ دريد محمود السامرائي، المرجع السابق، ص 77.

² المرجع نفسه، ص 78.

أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية وتشريعات البلد المضيف للاستثمار.

6- الاستفادة من المزايا المكانية: التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي، والتي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج

و/أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح وبالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

7- حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع: يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوه إلى ذلك، فهم إن سبقوهم إلى هذه الأسواق سوف يغلقونها في وجوههم.¹

وقد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة. حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد. كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في " النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية. ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل، اضطراب شركة كرايزلر (Chrysler)، وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة فورد (Ford) وشركة جنرال موتورز (General Motors) اللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية، مما دفع الشركتين المذكورتين أيضا إلى إنشاء فروع لهما، وشركات تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة.²

8 - السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة: تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم

¹ طاهر مرسى عطية، مرجع سابق، ص 185.

² دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 78.

تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.¹ إن هناك أسباب ظاهرة وأخرى خفية للاستثمار في دول أخرى. وتمثل الأسباب الظاهرية والتي سبق عرضها الواجهة الحضارية والأسباب المشروعة للشركات الدولية، إلا أننا نرى وراء هذه الأسباب الحضارية المشروعة، أسباباً أخرى خفية تتمثل في الرغبة في السيطرة على الاقتصاد الدولي، لإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري. والدول القوية مدفوعة ومنذ القدم بالرغبة في السيطرة على الدول الأخرى الأقل منها قوة.² ولا يمكن الادعاء بأن الاستثمار الأجنبي في الدول الضعيفة يستهدف تقوية هذه الأخيرة. بدليل التاريخ الاستعماري البغيض للدول المصدرة لهذا الاستثمار.

ثانياً: دوافع البلد المضيف.

تسعى مختلف الدول، المتقدمة والنامية، إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفاً معادياً لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. يعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول واختلاف أوضاعها خصوصاً الاقتصادية منها. فيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساساً على دوافع الدول النامية.

1- سد فجوة الادخار الاستثمار: عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقرض الخارجية. غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها؛ الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي.

وأمام تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة وابتزازية، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية. نظراً لعدم تضمينه الشروط غير المرغوبة

¹ المرجع نفسه، ص 79.

² طاهر مرسى عطية، مراجع سابق، ص 185.

المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، وخلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي.

ويفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له مكمل الادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات، والمتضمنة انجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها.

2- تحسين وضعية ميزان المدفوعات: تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير والمتوسط والطويل. ويفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

أ- لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحا. عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجها.

ب- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير. كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات. وفي كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر إيجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار ومن ثم على ميزان مدفوعاته.

ج- هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات وتجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي؛ ودخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات والتجهيزات المعنية و/أو يورد هذه الأخيرة بذاتها، ومن ثم يعفي جزئيا البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية.

3- زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني: ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية. الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار. وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي ومنه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسين رفاهية المجتمع

الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر. وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

4- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية: تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، وتجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة.

بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية. لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.

5- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية: تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية... الخ.

غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكمل لهذه الطاقات الإنتاجية، ومن ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا والتي تتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار.

6- تخفيض مستوى البطالة: من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار. خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية. هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

7- نقل التكنولوجيا الحديثة: تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته. والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويرها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي. وهذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما والنامية. حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث وطرقه التقنية المتطورة ونظم التشغيل المتقدمة والمهارات الإدارية

والمالية والتسويقية المعاصرة... الخ علاوة عن مساهمته في تكوين العمال والمسيرين والمسؤولين المحليين من خلال توظيف هؤلاء في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال أثر المحاكاة بين هذا الأخير والمؤسسات المحلية للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار؛ كما يساهم في تنمية أعمال البحث والتطوير.

إن المساهمة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تكمن في حصة من رؤوس الأموال (Capitaux financiers)، بل في تحويل الأصول غير الملموسة (Actifs intangibles). ومع ذلك فإن وجود المؤسسات الأجنبية يحفز، بالتأكيد، عصنة قطاع البنوك وقطاعات تمويل الاستثمارات.¹

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

1- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو يتطلب دراسات معمقة في الجدوى الاقتصادية للمشروع، وكافة البدائل المتاحة لاستثمار خبرته وأمواله في الدولة المستقبلية، ومن خصائصه مايلي:²

- له السلطة في إتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة، والمشاركة في وضع لإستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة؛

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرة الاقتصادية والمنافع الاجتماعية كخلق مناصب العمل؛

- يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدعم المبادلات الدولية، وزيادات نسبية الصادرات عندما يتم في صناعات يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبة مقارنة ببلد المنشأ؛

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية، لذا لا يترتب أية إلتزامات بالدفع على عاتق الدولة بحيث لا يوجد أي إرتباط بين خدمة الديون، ومدى نجاح المشروعات المرتبطة بها؛

- ممارسة نشاط إنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي في إقليم البلد المضيف من خلال تصدير رؤوس الأموال؛

¹ Benachenhou Abdelatif et autres, "Du budget au marché", Alpha éditions, Algérie, 2004, p 61.

² العارف خديجة، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، أطروحة ماستر، مستغانم، 2013، ص 11

- الملكية الكاملة أو الجزئية لوسائل الإنتاج الناتج عن عملية الاستثمار التي تحدد مدى رقابة وإدارة المستثمر الأجنبي.

- إنه يجري قصد الحصول على فائدة دائمة في المؤسسة، تمارس نشاطها داخل حدود إقتصاد المستثمر، وهذا الأخير هو القيام بالسلطة فعلية على تسيير المؤسسة.

2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، بعد أن أصبحت من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية ابتداءً من النصف الأول من الثمانينات ومع بداية الألفية الجديدة، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً أساسياً من عناصر إستراتيجية التنمية، حيث أصبحت الدول المتقدمة والنامية تضع ضمن إستراتيجياتها تطور مناخها الاستثماري، وتكيفه مع متطلبات العولمة وإقتصاديات السوق، لجذب حصة معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.¹

وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث نما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية؛

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً أكثر أماناً وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر؛

- يعتبر كإحدى وسائل توطين التكنولوجيا والنفاذ إلى السوق؛

- أحد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية؛

- يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية؛

- يعمل على تحسين جاذبية الدول من إجراء بعض التعديلات، والتي بلغت بين 1996 2004 حوالي 1671 تعديلاً، والمتعلقة أساساً ب: فتح قطاعاتها الإقتصادية، وتقديم العديد من التسهيلات والإمتيازات والحوافز.

لقد عرفت السنوات الأخيرة تزايد إهتمام دول العالم بقضايا إجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك لما يحمل معه العديد من المزايا للدول المستفيدة، مقابل محدودية دور مصادر

1 يوسف مسعدوي، تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سعد دحلب، البلدة، العدد الثالث، 2008، ص166.

التمويل الخارجية التقليدية (كالقروض المصرفية والمساعدات الإنمائية) وتعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحدهم الوسائل لتكوين وتطوير عناصر البنية الأساسية، وفي نقل وتوطين التقنية وإيجاد فرص العمل، ولا تنحصر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدولة ما في كونه وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي فقط، بل أنه ضروري لزيادة درجة الاندماج والتفاعل مع النظام الإقتصادي العالمي.

3- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مجموعة من المحددات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:¹

- حجم السوق المحلي، والذي يقاس بالنواتج المحلي الخام؛
- معدل النمو الإقتصادي للدولة المتلقية للاستثمار الأجنبي والذي يقاس بمعدل الناتج المحلي الإجمالي؛

- متوسط دخل الفرد والذي يقاس كمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد؛

- سياسات وبرامج الخصخصة؛

- توفر الموارد الأولية؛

- توفر العمالة الكفوة؛

- توفر التكنولوجيا والابتكارات؛

- توفير البنية التحتية.

- لقد أشارت دراسات وأبحاث أعدها صندوق النقد العربي (غسان عبد الهادي إبراهيم 2005) إلى أن المنطقة العربية في مجموعها تظل منطقة قليلة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية، ومن هنا فإن هذه المنطقة كانت أقل مناطق العالم، بإنشاء إفريقيا جنوب الصحراء جذبا للاستثمارات ومن هناك ستة محددات رئيسية تقف وراء ضعف إنجاز العربي في جذب الاستثمار الأجنبي وتتمثل فيما يلي:²

- الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة؛
- عدم التيقن من مؤشرات الإقتصاد الكلي؛
- الضعف المؤسسي؛

1 يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 181

2 المرجع نفسه، ص 182

- القيود الإدارية الكبرى وعدم ملائمة البنية الأساسية؛
- تخلف القطاع التمويلي؛
- نقص المهارت في سوق العمل.

وعليه فإن المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو القدرة التنافسية للدول المضيفة، والمضيفة ومعدلات الإدخار والنمو الاقتصادي بها، وهذا ما يبين أن الدولة العربية في حاجة إلى إستراتيجية لتوظيف ذلك الاستثمار في رفع معدلات التراكم الرأسمالي وزيادة معدلات النمو والتشغيل والتصدير.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره

1- مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

1.4. مزايا

تتمثل هذه المزايا فيما يلي:¹

- إن تقليل الواردات وزيادة الانتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير مادية والمتمثلة في رأسمال والتكنولوجيا والمارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات؛
- أن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخلات؛
- اشباع حاجات السوق بالمنتجات وزيادة فتح الأسواق المحلية والأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المدخلات؛
- الرفع في كفاءة الشركات المحلية وهذا عن طريق العلاقات المباشرة بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية، فقد تكون علاقة خلفية حيث تتمثل وظيفة الإنتاج أو التمويل في زيادة الطاقة الانتاجية، أو علاقة أمامية والتي تتمثل في وظيفة التسويق؛

1 سحنون فاروق، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر"، أطروحة ماستر، سطيف، 2010، ص 29.

- ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية، إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء والتوسع وتطوير منشآت؛
- تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات وهذا من أجل القيام بأعمالها الخاصة؛
- رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني من الأثر الإيجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك بالقيام ببرامج تنمية متوسطة وطويلة الأجل.

2.4. العيوب

من بين الآثار السلبية نجد مايلي:¹

- قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة، فعلى سبيل المثال في فرنسا يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع قطاعات الكمبيوتر ومعدات تشغيل المعلومات؛
- إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف؛
- إن اختلاف العادات والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف، وقد تؤثر سلباً على الثقافة الوطنية، وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة؛
- المستثمر الأجنبي قد يهدد السيادة الدولية وهذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف، وهذا خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الاستراتيجية؛
- استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من أجل التهرب الضريبي وتحويل العملة الأجنبية... الخ؛
- يمكن أن يكون المستثمر الأجنبي المباشر عاملاً في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج وكذا خروج الأموال في شكل أرباح والعوائد على المدى الطويل، وهذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج؛
- إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بالفوائد طويلة الأجل،

1 سحنون فاروق، مرجع سابق، ص 31

مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر فالفوائد طويلة الأجل قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي، لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية، والتي ستبقى في بلادها حتى ولو غادرتها الشركات الأجنبية، إلا أن مسألة بقاء المؤسسة المحلية، والتي ستبقى في بلادها حتى ولو غادرتها الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات.

2- مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل في:¹

(أ) **خطر حجم السوق في الدول المضيفة:** حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من الموارد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالنواتج المحلي الإجمالي

(ب) **خطر التضخم:** تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن التكلفة للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

(ج) **خطر تقلبات أسعار الصرف:** والمتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجهه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلاً في هذه الدولة.

(د) **البنية الأساسية:** تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير المربة بشكل كفاء عناصر طرد المستثمرين الأجانب.

(هـ) **الاستقرار السياسي:** يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار الشركات الأجنبية، وتخفيض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد.

1 يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 182-183.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا .

نعيش اليوم في عصر أصبحت فيه تكنولوجيا ضرورة حتمية من أجل معرفة كل التغيرات الآتية في العالم، فقد أصبحت عمود الاقتصاد لدول العالم المتقدم منها بالدرجة الأولى وسائر بلدان العالم بدرجة أقل، إذ أصبح المكون المعلوماتي جزءاً لا يتجزأ من الأرضية التي تتخذ عليها القرارات الإستراتيجية، وأصبح ينظر إلى التكنولوجيا التي تساعدنا للوصول إلى هذه المعلومات على أنها واحدة من أهم الوسائل لتحقيق الأهداف المنشودة.

المطلب الأول: ماهية تكنولوجيا.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم تكنولوجيا ومراحل تطورها بالإضافة إلى أهميتها كالتالي:

الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا.

تعددت مفاهيم تكنولوجيا وتنوعت تبعاً لرؤية كل واحد لها، لذا سندرج بعض المفاهيم حتى تبرز لنا أوجه الإتفاق بينها، لنعطي في الأخير مفهوماً لها، ونذكر منها :

المفهوم الأول: التكنولوجيا: Technologie هي كلمة أصلها يوناني: Technologos مركبة من مقطعي:

• (techno): علم.

• (logos): المهارة الفنية.

وهي تلك المجموعة المتناسقة من المعارف والممارسات في المجال التقني، وتوظيفها بشكل منطقي لتأدية وظيفة محددة وبلوغ أهداف مرجوة.¹

المفهوم الثاني: حسب المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات لأحمد محمد الشامي وسيد حسب الله تكنولوجيا: هي الحصول على المعلومات واختزانها، وبثها وذلك باستخدام توليفة من المعدات الميكروإلكترونية الحاسبة والاتصالية عن بعد.²

¹ الكردي محمد منال، العبد جلال إبراهيم، "نظم المعلومات الإدارية"، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2003، ص 09.

² الصيرفي محمد، "إدارة تكنولوجيا المعلومات"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009، ص 19.

المفهوم الثالث: كما تعرف منظمة اليونسكو (Unesco) تكنولوجيا (IT): بأنها مجموعة المعرفة العلمية والتكنولوجية والأساليب الإدارية المستخدمة في تداول ومعالجة المعلومات والتطبيقات.¹

المفهوم الرابع IT : هي فن الحصول، تخزين، هيكلية وإدارة المعلومات، ضغط ونقل المعلومات، وأخيرا معالجة وتفسير هذه المعلومات.²

ومن خلال ما سبق نستنتج أن تكنولوجيا هي استخدام مختلف الأجهزة والأساليب الإدارية المعلومات (الحصول، تخزين، معالجة وبث المعلومات) لتحقيق هدف معين.

الفرع الثاني: مراحل تطور تكنولوجيا³

أدى التطور في تكنولوجيا الحاسبات وكذلك صناعة البرمجيات، بالإضافة إلى التعقيد في البيئة التي تعمل فيها المؤسسات إلى ظهور الحاجة إلى أدوات جديدة تساعدها على التعامل مع بيئتها من خلال الاستفادة من تكنولوجيا، وقد أدى نمو وتزايد قوة تكنولوجيا وانخفاض تكاليفها إلى تزايد الدور الذي تلعبه داخل المؤسسة ونتيجة لهذا التطور أصبح من السهل تعلم استخدام العديد من البرمجيات في أقل وقت ممكن وبأقل تكلفة. وكذلك تمكنت المؤسسات من اقتناء الحاسبات الضخمة المركزية والحاسبات الشخصية، ولقد أدى هذا التطور إلى تغلغل استخدام الحاسبات في جميع المستويات التنظيمية والأنشطة اليومية التي تتم داخل المؤسسة.⁴

ويمكن تقسيم مراحل تطور تكنولوجيا إلى ثلاث مراحل أساسية هي:⁵

1- المراحل الأولى: تتمثل في ثورة المعلومات والاتصالات بدأ من اختراع الكتابة والطباعة ومختلف مصادر المعلومات المسموعة والمرئية، وكانت الاستخدامات الأولية تستند إلى كفاءة الماكينة أي أن الأعمال تنجز باستخدام الحاسوب الذي كانت إمكانياته محدودة،

¹ الشوابكة عدنان محمد، "دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 168.

² Tinku Acharya, Ajoy Kumar Ray, "Informatio technology –principoles aplications", Pretice Hall of india Private limited, New delhi, 2004,P 03.

³ الشوابكة عدنان محمد، مرجع سابق، ص 170.

⁴ شكر احمد ليلي حسام الدين، "أثر التقدم في تكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية والكمية للموارد البشرية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2011، ص 17.

⁵ حافظ علك عبد الناصر، حسين وليد حسين، "نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على وظائف المنظمة"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 42.

فظهرت نظم يطلق عليها نظم معالجة المعاملات ويرمز لها باختصار (TPS Transaction processing Systems).

2- المرحلة الثانية: أصبحت التكنولوجيا موردا للعمل من خلال استعمال نظم المعلومات الإدارية، نظم دعم القرار ونظم المعلومات الخاصة، والذي ساعد على هذا التقدم هو تطور نظم الحواسيب التي صارت لها إمكانيات تخزين كبيرة جدا فضلا عن ظهور البرمجيات المتقدمة.

3- المرحلة الثالثة: تميزت هذه المرحلة بالتطورات الكبيرة للمكونات المادية والبرمجيات وظهور المعالجة المايكروية، إذ أصبحت تكنولوجيا سلاحا إستراتيجيا من خلال تطبيقاتها المختلفة والتطورات الأخرى.

إذن تطور مفهوم تكنولوجيا من جيل لآخر وفقا للتطورات الحاصلة في كل مرحلة بهدف تسهيل

التعامل مع المعلومات المختلفة وللاستفادة منها بالشكل المناسب.

الفرع الثالث: أهمية تكنولوجيا

تكمن أهمية تكنولوجيا فيما يلي:¹

- تقليص الوقت والمسافة: حيث أن التكنولوجيا تجعل الأماكن إلكترونية متجاورة، كما تتيح وسائل التخزين استيعاب حجم هائل من المعلومات المخزنة التي يمكن الوصول إليها بسهولة؛

- كفاءة عالية في تخزين المعلومات؛

- كفاءة عملية المعالجة؛

- تحقيق أكبر قدر من الموثوقية؛

- التكلفة المنخفضة: إذ أن من أهم مزايا استخدام تكنولوجيا هي أنها تساعد على تخفيض التكاليف.

بالإضافة إلى الأهمية السابقة نذكر ما يلي:²

¹ الطائي سلطان، جسيم يوسف، دباس العدادي هشام، "التسويق الإلكتروني"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 65.

² بروبعة الهام، "تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية، تخصص محاسبة جامعة بكرة، 2014/2015، ص 11.

- لا تقوم بجمع تفاصيل قيود أو سجلات النشاطات؛
 - تحول وتحلل وتحسب جميع البيانات أو المعلومات؛
 - توفر أنظمة الحاسوب لإجراء عدة أنواع من المعالجة المعلومات في وقت واحد؛
 - تسهل استرجاع المعلومات لإنجاز عملية إضافية أو إرسالها إلى مستفيد آخر.
- ساعدت تكنولوجيا أيضا على تسهيل الخوض في ميادين جديدة لم يكن الدخول إليها سهلا لولاها.

المطلب الثاني: خصائص تكنولوجيا .

هناك مجموعة من الخصائص تتميز بها تكنولوجيا عند استعمالها ويمكن تحديد أهم هذه الخصائص فيما يلي:¹

- الوفرة: أي عملية تحديد الوقت الذي سوف يكون فيه نظام تكنولوجيا متاحا للعاملين، بعبارة أخرى الفترة الزمنية التي يتوفر فيها نظام تكنولوجيا للعاملين وبالشكل الذي يقوم فيه النظام بتقديم المساعدة المطلوبة للعاملين في تنفيذ الأنشطة المكلفين بها.
- سهولة الوصول: هي عملية تقسيم المعلومات إلى عدة فئات وتحديد من يصل إلى كل فئة من الأفراد العاملين بالمؤسسة، أي العمل على توفير المعلومات المطلوبة للأفراد العاملين في الوقت والمكان المناسب وبالشكل الذي يساعد على تقليل الجهد والوقت والكلفة التي من الممكن أن تتحملها المؤسسة.
- الاعتمادية: تعني بأن نظام تكنولوجيا الخاصة بالمؤسسة يقوم بتوفير كافة المعلومات المطلوبة وبشكل دقيق وبالوقت المناسب وبالتالي فإنه قادر على كافة المهام والواجبات التي من الممكن أن توكل إليه.
- القابلية للتوسع: أي القدرة على التكيف مع الطلبات المتزايدة بشكل جيد، كما هو معروف أن البيئة التي تعمل فيها المؤسسة هي بيئة متغيرة باستمرار، وبالتالي هي بحاجة إلى نظام يمكنه التكيف مع التغيرات المستمرة التي تواجهها المؤسسة في عملياتها اليومية.
- المرونة: أي قابلية نظام تكنولوجيا على التغير وبشكل سريع تبعا للتغيرات التي تحدث في المؤسسة وبالشكل الذي يساعد النظام على تجنب التقادم والتكيف مع تطورات التكنولوجيا التي يشهدها العالم في هذا المجال.

¹ حافظ علك عبد الناصر، حسين وليد حسين، مرجع سابق، ص ص 64-65.

- الأداء: يعني مدى السرعة والدقة التي يمكن أن يقوم فيها نظام تكنولوجيا بأداء وظيفة معينة .

- تخطيط القدرة: أي القيام بتحديد متطلبات البنية التحتية المناسبة لنظام تكنولوجيا وبالشكل الذي يكون فيه قادر على أداء وظائف مختلفة.
ويمكن تجسيد هذه الخصائص في الشكل الموالي:
الشكل رقم (01-01): خصائص تكنولوجيا.

خصائص تكنولوجيا

تخطيط
القدرة

الأداء

المرونة

القابلية
للتوسع

الاعتمادية

سهولة
الوصول

الوفرة

المصدر: من إعداد الباحثين.

المطلب الثالث: مكونات تكنولوجيا وتطبيقاته.

أولاً: مكونات تكنولوجيا

يمكن حصر مكونات تكنولوجيا فيما يلي:¹

- **الأجهزة التقنية:** وتمثل الكيان المادي الصلب (الحواسيب وملحقاتها) والتي تتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية وهي: وحدات الإدخال، وحدات المعالجة ووحدات الإخراج، حيث تقوم هذه الأجهزة بوظائف متعددة لتسهيل العمل داخل المؤسسة .
- **البرمجيات:** أجهزة الحاسوب لا يمكنها القيام بمهامها دون وجود تعليمات محددة ومتسلسلة، وبالتالي فإن البرمجيات تعتبر إحدى المكونات الأساسية لتكنولوجيا، التي تشغل وتدعم الأجهزة لتحقيق الأهداف المرجوة من استخدامها.
- **قواعد البيانات:** وتشكل الوعاء الذي يحتوي مجموعة من الملفات المخزنة على أجهزة الحاسوب، بحيث تشكل المادة الأولية) البيانات الخام التي تتم معالجتها وتحديثها واسترجاعها للوصول للمعلومات.
- **شبكات الاتصال:** هي الوسيلة المستخدمة لإرسال البيانات والمعلومات وتلقيها، إذ تتألف من محطات تتواجد في مواقع مختلفة ومرتبطة مع بعضها البعض بوسائط تتيح للمستخدمين إجراء عملية الإرسال والتلقي وفق تقنيات الاتصالات بعيدة المدى مثل الإنترنت: شبكة الويب العالمية، الشبكات الداخلية: الأنترانيت والشبكات الخارجية: الإكسترانيت.²
- **إلكترونيات المستهلك:** ويقصد بالإلكترونيات المستهلك بأنها كل الأجهزة الإلكترونية التي تستخدم لتلبية إحتياجات المستهلك، والتي تشمل الهواتف، أجهزة الصوت والمحمول وهذه الوسائط المتعددة (MULTIMEDIA) قد غيرت وجهة تكنولوجيا الأمر الذي أدى إلى فسخ المجال أمام إلكترونيات المستهلك للاستخدام، إذ أصبح العديد من الناس يتوقعون مشاهدة الصور

¹ مهيرات محمود بسام، "إدارة المعرفة في تكنولوجيا المعلومات"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 221.

² كردودي سهام، "دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفق تكنولوجيا الإعلام الآلي والاتصال، جامعة بكرة، 2014/2015، ص 66.

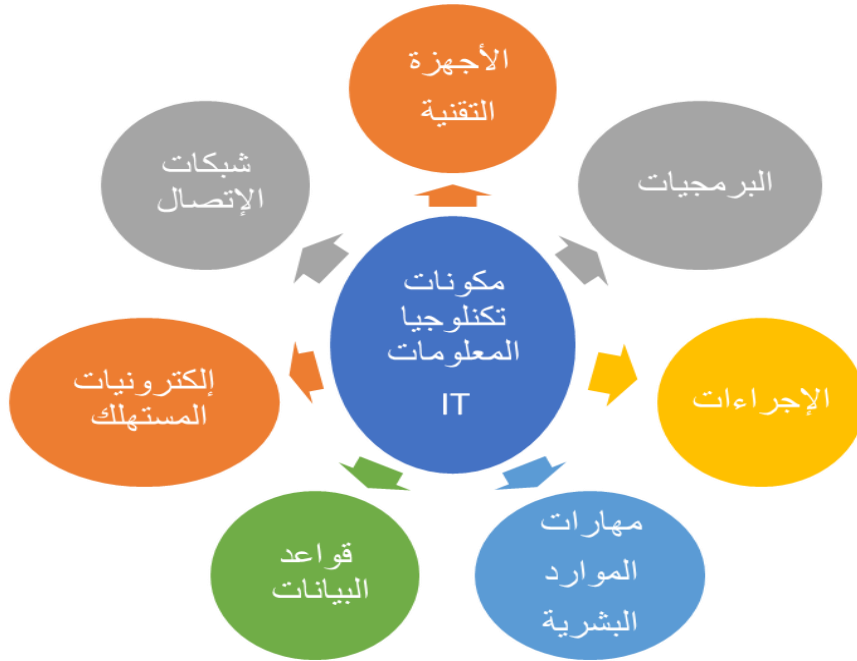
والصوت جنباً إلى جنب مع النص والمعلومات في الوقت عينه الذي تتطور فيه الوسائط المتعددة.¹

- **مهارات الموارد البشرية:** تتميز الموارد البشرية بمجموعة من المهارات والمعارف لإنجاز مهام المؤسسة، ويعد المورد البشري من أهم مكونات تكنولوجيا إذ يمكن وصفه بأنه تراكم ضمني للمعرفة في أذهان العاملين في المؤسسة. وتعد تهيئة مهارات الموارد البشرية من ذوي الخبرة والكفاءة إحدى متطلبات تطبيق تكنولوجيا، ويتم ذلك عن طريق التدريب في المؤسسات العلمية المتخصصة، فالمورد البشري هو المسؤول عن إدارة وتشغيل المكونات الأخرى.

- **الإجراءات:** هي مجموعة من التعليمات عن كيفية دمج الأجهزة والبرمجيات والشبكات الغرض معالجة البيانات وتوليد المخرجات.²

ويمكن إبراز أهم مكونات تكنولوجيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-02): مكونات تكنولوجيا.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعطيات السابقة .

¹ البرزنجي حيدر شاكر نوري، جمعة محمود حسن، "تكنولوجيا ونظم المعلومات في المنظمات المعاصرة"، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 22.

² الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين، "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 329.

ثانياً: تطبيقات تكنولوجيا .

تعددت الخدمات التي توفرها تكنولوجيا لجميع المجتمعات في مختلف الميادين لطبيعتها المرنة وقدرتها على التوسع دون وضع اعتبار الزمان والمكان، وفي هذا المطلب سنوضح تطبيقات IT في بعض المجالات .

1- مجال التجارة (التجارة الإلكترونية): وهي التطبيق العلمي لتكنولوجيا للدخول لأي مكان بما تيسر من سلسلة تجهيز الأعمال، فهي تعنى بتقديم المعلومات والمحافظة على أو سع وأفضل العلاقات بين ميادين الأعمال، وتحقيق الترابط الدائم بينها من خلال شبكات الأعمال عبر الاتصالات بعيدة المد.

تيسر التجارة الإلكترونية عمليات شراء وبيع السلع عبر استخدام تكنولوجيا في مجال تبادل المعلومات بما يساهم في تحسين العمليات التحقيق مزايا تنافسية المتمثلة في تخفيض التكاليف وتحسين الجودة، وزيادة سرعة تقديم الخدمات. ويتفق الباحثون في تعريف التجارة الإلكترونية بأنها استخدام شبكات الحاسوب والإنترنت بشكل رئيسي في مجالات شراء وبيع المنتجات، الخدمات والمعلومات.¹

2- مجال التسيير: إن التدفق المتزايد للمعلومات والحاجة الماسة لمعالجتها داخل المؤسسة من ناحية، وحجم مبادلة هذه المعلومات مع بقية المصالح من ناحية أخرى، دفعت بالمؤسسة لتطوير تكنولوجيا بها فكانت من بين الوسائل الناجعة الموجهة لحل مشاكل التسيير خاصة بالبلدان المتطورة. فمع تعقد المحيط وتطور تكنولوجيا، إحتل الحاسوب مكانة هامة في الإدارة وتنوعت مجالات استعماله مثل: تسيير أجور العمال، المحاسبة، تسيير المخزونات. ولم تكف عملياته عند هذا الحد، بل تعدت حدود الاتصال والربط بين مختلف مكاتب الإدارة، لتسهيل عمليات التسيير والتنسيق بين مختلف الوظائف، باستعمال الشبكات الداخلية والخارجية. كما ساهمت تكنولوجيا في إتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة.²

¹ اللامي غسان قاسم داود، العبدلات عبد الفتاح زهير، "الصيرفة الالكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع)"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 27.

² ياسع يسمينة، "دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء الاقتصادي للمنظمة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، 2010/2011، ص 25.

3- قطاع المال والاقتصاد والتصنيع: ويمكن توضيح تطبيقات تكنولوجيا في قطاع المال والاقتصاد في الجدول رقم: 01 .

الجدول رقم (01-01): تطبيقات تكنولوجيا في قطاع المال، الاقتصاد، التصنيع والهدف منها.

الهدف منها	تطبيقات تكنولوجيا	
تحسين الخدمة، سرعة الضبط الحسابات، مساندة الرقابة المالية على البنوك.	أعمال البنوك	قطاع المال والاقتصاد و
سرعة الخدمة، تقليل العمل الورقي للعمليات في البنوك.	تحويل الأموال إلكترونيا	
تحليل أداء النظم الاقتصادية وتقييم الإستراتيجيات.	إقامة النماذج الاقتصادية	
تعظيم عائدات الاستثمارات، وتحليل المخاطر.	إدارة الاستثمارات	
فورية بث المعلومات للمتعاملين، استخراج إحصائيات السلاسل الزمنية لتغير أسعار الأسهم والسندات والمؤشرات الاقتصادية الأخرى.	نظم معلومات أسواق الأوراق المالية	
سرعة التعديل وتعدد تجارب التصميم وتوفير جهد ما بعد التصميم من خلال قيام النظام الآلي بتحديد قوائم المكونات والمواد الداخلة فيه.	التصميم بمساعدة الكمبيوتر	قطاع التصنيع
تقليل تكلفة الإنتاج (اليد العاملة المواد الأولية) وتحقيق دقة ومرونة أعلى.	المصانع	

المصدر: لمين علوطي، أثر تكنولوجيا والاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2007، ص، ص: 53- 52.

4- مجال التعليم والتدريب

يمكن توضيح أهم تطبيقات تكنولوجيا في هذا المجال في الجدول رقم (01-02):
الجدول رقم (01-02): تطبيقات تكنولوجيا في مجال التعليم والتدريب والهدف منها.

الهدف منها	تطبيقات تكنولوجيا
تقليل التكاليف والخطر.	نظم التدريب من خلال المحاكاة لرواد الفضاء والطيارين على قيادة المركبات.
زيادة إنتاجية المعلم والطالب في مواجهة تضخم المادة التعليمية وتعقدها.	برمجيات مساندة التعليم والتعلم.
صياغة ووضع السياسات التربوية والتخطيط التربوي وجهود البحوث والتطوير في مجال التعليم.	نظم المعلومات التربوية.

المصدر: ياسع ياسمينه، دراسة إقتصادية قياسية لأثر تكنولوجيا والاتصالات على الأداء الاقتصادي للمنظمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تسيير منظمات، جامعة بومرداس، 2011، 2010، ص 28.

وغيرها من المجالات التي مستها هذه التكنولوجيا، ولا نكون مبالغين إذا قلنا أنها مست مختلف مجالات الحياة بدون استثناء، فلم تترك مجالا إلا ووجدت لها موقعا فيه، هذا الاقتحام يعود عادة إلى أن التكنولوجيا تساعد أفراد المجتمع في ممارسة أعمالهم اليومية البسيطة والمعقدة منها فتطبيقات هذه التكنولوجيا ليست محدودة بل شملت ميادين عجز الإنسان عن اقتحامها، وفتحت بذلك آفاق جديدة، وهذا ما يشير إلى أهمية وقوة تأثيرها على جميع جوانب الحياة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع البحث من خلال دراسة المتغيرات ذات العلاقة بالموضوع الحالي، بحيث اختلفت وتباينت الدراسات في معالجة مواضيعها التوصل الى النتائج المرجوة وعليه وتعتبر هذه الدراسة كمحاولة إلى بعض الجوانب التي لم يتم التوصل إليها من خلال الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية السابقة

1. دراسة دغوش العطرة تحت عنوان استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات

البنكية وأثرها على الأداء البنكي، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2016/2017.

أ- هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم التحديات والفرص التي تتيحها شبكة الانترنت بالنسبة للبنوك الجزائرية، والتعرف على نوعية ومستوى الخدمات المقدمة من طرف البنوك الجزائرية بواسطة تكنولوجيا الانترنت.

ب- وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الجزائرية في اغلبها خدمات معلوماتية، أما الخدمات التنفيذية فقد كانت اقل نظرا لحساسية هذا النوع من الخدمات وحاجته إلى إجراءات تكنولوجية وأمنية محكمة.

- يسمح تقديم الخدمات البنكية عبر شبكة الانترنت بتخفيض التكاليف التشغيلية والمتمثلة في تكلفة الدعاية والإعلان وتكلفة تقديم الخدمة مباشرة من مبنى البنك كما يؤدي إلى زيادة إيرادات البنك وحجم الودائع.

ج- المنهج: المنهج الوصفي التحليلي / استخدام إحصائيات واستخدام (SPSS)

د- وقد أوصت الدراسة على مجموعة توصيات أهمها:

- توفير دعم حكومي للجامعات والمخابر والمؤسسات التعليمية المختصة والمهتمة بمجالات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات عموما وتكنولوجيا الانترنت بصفة خاصة.

- ارادة سياسة تدفع القطاع المالي نحو عصنة الأنظمة المالية الجزائرية وهذا من خلال استحداث الوزارة المنتدبة المكلفة بالاقتصاد الرقمي وعصنة الأنظمة المالية في الحكومة الجزائرية الحالية.

- التوسع في استخدام شبكة الانترنت لتقديم الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية.

- أصبحت الخدمات المصرفية الإلكترونية أمر لا مفر منه إذ أنها تلاقي إقبالا متزايدا من يوم لآخر.

- تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج المتطورة، وتنويع الخدمات المصرفية المقدمة.

2.دراسة فتيحة هدروك تحت عنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، شهادة ماستر، جامعة الجلفة، 2015/2014.

أ-هدفت الدراسة إلى يهدف هذا الموضوع إلى السعي لتوفير إطار شامل لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وعقود نقل التكنولوجيا، كذلك معرفة الدور الذي يمثله الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية خاصة في الجزائر، كما يبرز صورة حقيقة عن واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ويتحلى هذا من خلال إبراز السياسة التي تنتهجها الجزائر كمثال للتكنولوجيا إلى أراضيها.

ب- وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- إصدار الجزائر لحزمة من التشريعات في إطار الاستثمارات الأجنبية وبالتالي تهيئة أرضية لتسهيل عملية الاستثمار.

- قل التقنية الحديثة والمتمثلة في التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تعاضد دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجي نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية.

- مساهمة الاستثمار الأجنبي في توظيف اليد العاملة والتقليل من معدلات البطالة.

- فتح الاستثمار الأجنبي مجالا للمنافسة.

- لا يمكن تحقيق تنمية شاملة بدون الحصول على التكنولوجيا.

ج- المنهج: المنهج الوصفي التحليلي

د- وقد أوصت الدراسة على مجموعة توصيات أهمها:

- ارتباط وخضوع كل النشاطات الاقتصادية لترخيص مسبق، والذي يتطلب عدة إجراءات قبل الحصول على هذا الترخيص لتجسيد الاستثمار، إقامة شركة أو مؤسسة سيحتاج إلى إهدار الكثير من الوقت.

- التأخير المسجل بين صياغة القوانين وإقرار المراسيم التنفيذية وتطبيقها ميدانيا يشكل عائقا لأي مبادرة فردية.

- ويمكن القول في الأخير أن التعامل مع الاستثمار الأجنبي يستدعي أخذ الحذر والحيطه فيما يتعلق بالآثار السلبية المتمثلة في التبعئة الاقتصادية.

3.دراسة حداد وفهيمه تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع

وإفاق، جامعة البويرة 2012/2011، أطروحة ليسانس

هدفت الدراسة: الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل التمويلي البديل للمديونية ومن القضايا الجوهرية والحديثة لقت اهتماما من طرف الدول والحكومات نظرا لما تحققه من مكسب لكل الدول المضيفة وخلصت الدراسة الى:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يتمتع بخصائص تجعله يتميز:
- ان الاستثمار الأجنبي المباشر يجري في اشكال متعددة وان الاندماج والتملك يعتبر من الاشكال الحديثة الذي عرف خلال السنوات الأخيرة تزايد مدهشا.
- ان خريطة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤكد ان الدول المتقدمة مازالت تستحوذ على حصة الأسد وان التطورات التي حصلت في مواقف الدول النامية وفي سياستها العامة المتعلقة باجتهابه جعلت التدفقات الواردة تتزايد باستمرار.
- وقد أوصت الدراسة الى:

- ضرورة محاربة الفساد والتسهيل في المعاملات البنكية
- العمل على خلق جو ومناخ مساعد للاستثمار المباشر وهذا يكون عن طريق:
- تطوير الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الرؤية الوطنية المتعلقة بالاستثمار.
- تدعيم التنسيق ما بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار ما بين الوزارة المنتدبة لدي رئيس الحكومة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة

1. بعنوان "The Relation Between Economic Growth and Foreign Direct

Investment In Malaysia: Analysis Based On Location Advantage Theory أعدها

مجموعة من الأساتذة المحاضرين بجامعة صباح، بماليزيا (Derrick Tanggapan, Caroline Geetha, Rosle Mohidin, Vivin International Journal Of (المجلة الدولية للاقتصاد وعلوم الإدارة، 2011. Vincent Economics and Management Sciences، المجلد رقم 1، العدد 02، 2011.

أ- هدفت الدراسة الى تحديد عوامل أو مميزات الموقع وقيمة عتبتها التي تستطيع أن تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا، ومن ثمة تحقيق النمو الاقتصادي.

ب- وقد توصلت النتائج إلى أن توفر بعض قنوات ميزة الموقع (رأس المال البشري، التنمية المالية والظروف البيئية) ضرورة كشرط مسبق لكي يترك الاستثمار الأجنبي المباشر آثارا إيجابية في الاقتصاد الماليزي؛ إلى جانب أن تدفقه لا يتم تلقائيا مع وجود الشركات المتعددة الجنسيات بل يحتاج إلى عناية بتوفير العناصر السابقة التي تسهم في نهاية المطاف في تحقيق النمو الاقتصادي.

2. دراسة للباحثة معط لله سهام تحت عنوان "أثر الحرية الاقتصادية على جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة قياسية- " (2013/2012)

أ- هدفت إلى اختبار أثر الحرية الاقتصادية على التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 13 دولة عربية (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، سلطنة عمان، السعودية، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن)، خلال الفترة 1996-2013 والاعتماد على بيانات وطريقتي المربعات الصغرى والعزوم المعممة، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- الحرية الاقتصادية لها تأثير إيجابي ومعنوي على التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، وبالتالي فإن الدول العربية المضيفة التي تتمتع بمستويات مرتفعة من الحرية الاقتصادية لديها قدرة أكبر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- للحرية التجارية وحرية الاستثمار، والحرية المالية أثر إيجابي ومعنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي الوردية إلى الدول العربية، ما يدل على أن انفتاح الأسواق له دور هام في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية.
- ب- وقدمت الباحثة مجموعة من التوصيات من بينها ما يلي:
- القيام بتحسين الإدارة الجبائية، يعد عامل محفز لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبي المباشرة إلى المنطقة العربية.
- الإبقاء على الإنفاق الحكومي في الميادين الضرورية كالتعليم، الصحة، تحسين البنية التحتية، والإنفاق على البحوث والتطوير، نظرا لكونها المتطلبات الأساسية لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- العمل على تنويع الاقتصادات العربية خارج قطاع المحروقات مما يحفز هذه الدول العربية المضيفة على رفع الحرية الاقتصادية ويمنح خيارات أكبر للشركات الأجنبية فيما يخص الاستثمارات.

3.دراسة محمد جرادات، زياد المشاقبة تحت عنوان دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى منظمات الأعمال الأردنية، إدارة الاعمال، مقال، جامعة عجلون الوطنية- الاردن، 2012.

أ-هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الدور الذي تقدمه الاستثمارات الأجنبية من حيث نقل التكنولوجيا والمعرفة الى منظمات الاعمال الأردنية، حيث كان من المتوقع ان يتم تقديم الكثير من الامور التي تلمس في منظمات الاعمال، ومن أبرز النتائج التي تم التوصل اليها أن حجم الاستثمارات الخاصة الأجنبية المسجلة في البلاد لم يكن يتناسب باي حال مع المستوى والطموحات، وبشكل عام فان المؤشرات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت بعيدة جدا عن ما كان متوقعا.

ب- وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- يشير جدول حجم الاستثمارات الكلية المباشرة أن حجم الاستثمارات الخاصة الأجنبية المسجلة في البلاد لم يكن يتناسب باي حال مع المستوى والطموحات، وبشكل عام فان المؤشرات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت بعيدة جدا عن ما كان متوقعا، من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات.

- ومع أن هذه الملاحظات ليست خاصة بالأردن فقط، إلا أنها تعتبر أكثر حدة بالنسبة لها ولباقي الدول النامية التي لم تبدو فيها الحوافز الاستثمارية إلا قدرا محدودا من القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك راجع إلى أن إقدام المستثمر الأجنبي المباشر لا يتوقف على حجم الامتيازات والإعفاءات الممنوحة له، وإنما يرجع في المقام الأول إلى مدى توفر المناخ الاستثماري الملائم الذي لا تمثل الإعفاءات والضمانات إلا عنصرا واحدا من عناصره المتعددة وهو ليس أهمها على الإطلاق.

- وقد اهتمت الأردن منذ فترة بتوفير بعض عناصر المناخ الاستثماري حيث أقدمت على إجراءات من قبيل الانفتاح السياسي، وتنفيذ إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق وإقامة بعض هياكل البنية التحتية وإن كانت هذه الإجراءات عما لا حضا من خلال الدراسة لم تتجح لحد الساعة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بل أن الذي حصل هو تراجع حجم مستوي تلك الاستثمارات الشيء الذي حدث في كثير من الدول النامية التي اتخذت إجراءات مماثلة ومن هنا نخرج بالنتيجتين التاليتين:

- نظرا لكون مفعول الضمانات القانونية للاستثمار يحاول وينصرف إلى حماية المستثمر أكثر مما يخلف لديه الحافز على الاستثمار فقد مثل التوسع في منح الضمانات القانونية إجراء عديم الفعالية في العديد من الدول النامية ومنها الأردن وذلك الآن المستمر الأجنبي لا يبحث على بلد يوفر له مجرد حماية أمواله إنما يبحث بالدرجة الأولى عن ظروف تضمن له تحقيق المزيد من الأرباح، وذلك غير ممكن التحقيق إلا بتوفير الحد الأدنى من عناصر المناخ الاستثماري الملائم.

- علي الدول التي تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي أن تعمل قبل كل شيء على توفير المناخ الاستثماري الملائم بدلا من التمادي في منح الإعفاءات والتسهيلات المختلفة، وإلا فإن جهودها في مجال جذب الاستثمار الأجنبي ستظل محدودة الفعالية وستظل قاصرة عن الاستجابة لشروط المنافسة في عالم تحتدم فيه المنافسة على الاستثمارات الأجنبية.

ج- المنهج: المنهج الوصفي التحليلي / استخدام إحصائيات واستخدام (SPSS)

- وقد أوصت الدراسة على مجموعة توصيات أهمها:

- العمل على سن قوانين من مؤسسة تشجيع الاستثمار بمنح امتيازات جديدة للمستثمرين لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في الأردن.

- العمل على تفعيل نظام الاعفاء الضريبي للمستثمرين الأجانب لزيادة حجم العمال لتحسين الدخل القومي الأردني.
- عمل ندوات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية خاصة في ضوء الأزمة المالية العالمية.
- قيام البنك المركزي بتخفيض الأرباح على المستثمرين لزيادة حجم الاستثمارات في القطاعات الصناعية الأردنية.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

يمكن تلخيص أهم أوجه المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فيما يلي:

أولاً: الاستفادة من الدراسات السابقة

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة الحالية استفادت من الدراسات السابقة في جوانب:

- لقد استفدنا من الدراسات السابقة في صياغة الإطار النظري لدراسة الحالية، كما أنها تخدم الدراسة الحالية في تحديد إشكالية البحث؛
- الاستفادة من المصادر والمراجع متطرق إليها؛
- الاطلاع على الأدوات المستعملة في الدراسات السابقة وتحديد الأساليب المناسبة لطبيع الموضوع.
- أيضاً الاستفادة من النتائج الدراسات السابقة في المواضيع التي أعدت وطبقت فيها، كذلك المقارنة مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية

ثانياً: مميزات الدراسة الحالية

يمكن بيان ما يميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة، في النقاط التالية:

• مميزات الدراسة الحالية من الدراسات السابق

بعد ما تم استعراض العديد من الدراسات السابقة التي أجريت في موضوع الاستثمار و نقل التكنولوجيا، فقد تم تكوين إطاراً معرفياً حول الدراسة ليكون أساساً ومنطقاً لهذه الدراسة حيث أن معظم الدراسات السابقة ناقشت بشكل رئيسي الاستثمار ونقل التكنولوجيا ولكن من زوايا مختلفة ، حيث تناولت الدراسات الاستثمار و مدى أهميته في نقل التكنولوجيا من قبل الممارسين لمهنة الاقتصاد الاستثمار الأجنبي المباشر يتمتع بخصائص تجعله يتميز بحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجري في أشكال متعددة ويعتبر من الأشكال الحديثة الذي عرف خلال السنوات الأخيرة تزايد مدهشاً.

كما حاولنا أن نبرز الدور الذي يقوم به الاستثمار في نقل تكنولوجيا متطورة الى البلدان النامية، كما تميزت الدراسة الحالية على توضيح دور الاستثمار وأهميته في نقل تكنولوجيا جد متطورة.

ثالثا: بالنسبة للدراسة العربية:

- تهدف الدراسة الى ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تزايد وتنامي في الجزائر يجذب تلك الاستثمارات من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي؛
- جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة كمصدر لنقل التكنولوجيا القطاعات الاقتصادية والانتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية وتأثيرها على امتصاص البطالة؛
- بالنسبة لموقع الدراسة العربية:
- تحليل واقع الاستثمار الاجنبي في الجزائر قصد معرفة العوامل التي تقف امام نقل التكنولوجيا والمتمثلة في الحماية القانونية الممنوحة للمستثمر وكذا مختلف الضمانات والامتيازات المغرية بالإضافة الى الاضافة التي يترتب على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على الجزائر وعلى اقتصادها وكذا معرفة العقبات التي واجهت المستثمر.
- بالنسبة لموقع الدراسة:

- تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا في الجزائر قصد معرفة العوامل التي تقف امام تطور الاستثمار الاجنبي المباشر والمتمثلة في الحماية القانونية الممنوحة للمستثمر الاجنبي وكذا مختلف الضمانات والامتيازات المغرية بالإضافة الى الاثار التي تترتب على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على وعلى اقتصادها.
- رغم وجود ضمانات وحوافز مقدمة للمستثمرين وكذا تمتع الجزائر.
- رابعا: الدراسة الأجنبية:

من خلال الاستنتاجات الرئيسية ان الدور الذي تقدمه الاستثمارات الأجنبية من ناحية نقل الى الدول النامية وان الحرية الاقتصادية لها تأثير كبير وإيجابي على التدفقات الاستثمارية المباشرة يعمل على ترقية المهارات التكنولوجية ويساهم بشكل كبير في عملية الرقي وتطور الاقتصاد.

بالنسبة لموقع الدراسة:

للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في نقل التكنولوجيا وله أهمية كبيرة في تنمية البلدان النامية والحصول على العديد من المزايا كالعملات الصعبة والخيرات الإدارية كما تشكل عملية تشجيعه وحمايته مظهر من مظاهر انفتاح الاقتصاديات والاندماج في الاقتصاد العالمي.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتبين ان نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر تخضع لمجموعة من الشروط والقواعد منها انتقاء الاستثمارات ذات كفاءة عالية والعمل على استقطابها بشروط ميسرة جدا، كما تقدم تسهيلات للمستثمر الاجنبي الذي يريد الاستثمار داخل الوطن، وكذلك بناء قاعدة معلوماتية تسمح بتدفق المعلومات عن المجالات التي تحتاج للاستثمارات الاجنبية المباشرة، عن محقق من هذه الاستثمارات على شكل دوري يسمح بادراك النقص وتثمين المنجز، اعادة الهياكل القاعدية المناسبة للتدفقات الاستثمارية بما يسهل عملية توطين هذه الاستثمارات ومن خلالها التكنولوجيا.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم القنوات المتاحة لنقل التكنولوجيا بين مختلف الاقتصاديات إنتاج ونقل التكنولوجيا الحديثة من الأهداف الرئيسية لدول المغرب العربي والمتقدمة، فهي أقصر طرق التنمية والازدهار، وهي جسر العبور من التخلف والتبعية إلى التطور والاكتفاء وإطلاق الطاقات الإبداعية خصوصا في هذا العصر الذي يتجه فيه العالم صوب مزيد من الانفتاح الاقتصادي والتجاري والعولمة الاقتصادية والرقمنة، وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى :

- المبحث الأول: الحوافز والمزايا الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب
- المبحث الثاني: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي
- المبحث الثالث: صناعة السيارات (نموذج)

المبحث الأول: الحوافز والمزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي

منذ الثمانينات من القرن العشرين، بدت عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على أنها أهم أهداف السياسة العامة في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. ولتحقيق هذا الهدف، فقد عملت العديد من الدول ليس فقط على إزالة عوائق الاستثمار بل أيضا على تقديم الحوافز المغرية لاجتذابه. ولجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ووفرت الكثير من الدول النامية أشكال مختلفة ومتعددة من الحوافز، فالمنافسة بين الدول الساعية لجذب الاستثمار أدت إلى تكاثر وتنوع أشكال الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب، مما وسع من فرص الاختيار أمام المستثمر. وفيما يلي سوف نعرض أهم حوافز ومزايا الاستثمار في بعض دول شمال إفريقيا.

المطلب الأول: مزايا وحوافز الاستثمار في تونس:

بغرض تحفيز الاستثمار ودفع المسار التنموي اعتمدت تونس خلال السنوات العشرة الأخيرة عددا من الإجراءات والتدابير كان من أبرزها إصدار قانون موحد للاستثمار سنة 1993¹، والذي غطى معظم القطاعات باستثناء أنشطة الخدمات المالية والطاقة والمناجم والتجارة الداخلية، وقد اشتمل هذا القانون على العديد من الحوافز حسب عدد من الأولويات نذكر منها: ²

التصدير، والتنمية الجهوية، والتنمية الزراعية، وحماية البيئة، وتطوير التكنولوجيا ومساندة التنمية في ميادين التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والصحة والثقافة وفيما يلي نتناول أهم المزايا والحوافز المعتمدة:

أولاً: الحوافز الضريبية والمالية:

حيث اشتملت على ما يلي:

أ- إعفاء تام من ضرائب الدخل لمدة 10 سنوات، وتخفيض بنسبة 50% على ضرائب الدخل يبدأ من السنة الحادية عشر.

¹ لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع الى القانون 120، المؤرخ في 27/12/1993.

² قويدري محمد، "المزايا والحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالاشارة الى بعض الاقتصاديات العربية تونس والجزائر"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثاني، "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصادات الانتقالية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14 و 15 مارس 2003. ص11.

ب- إعفاء تام من الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها.

ج- تمتع واردات الشركات والتي تقوم بتصدير انتاجها بالكامل من السلع الرأسمالية ومستلزمات الانتاج بالإعفاء من الرسوم الجمركية.

ثانيا: الإطار المؤسسي والتشريعي:

حيث اشتمل على ما يلي:

أ- يسمح القانون للشركات الأجنبية التي تقوم بتصدير انتاجها بالكامل بتملك 100% من أسهم المشروع دون الحاجة للحصول على تصريحات مسبقة؛

ب- يسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم للخارج، حيث يمكن تحويل الدينار التونسي من أجل المعاملات الجارية منذ عام 1994؛

ج- إنشاء مكان واحد تابع لوكالة الترويج الصناعي، يتم من خلاله إجراء كل الخطوات الادارية المرتبطة بتأسيس المشروعات.

ثالثا: الحوافز الممنوحة للنهوض بالتصدير:

وقد اشتملت على ما يلي:

- إعفاء التاجر من الرسوم والضرائب المفروضة على المواد الأولية والمواد النصف مصنعة والخدمات الضرورية للإنتاج؛

- الطرح الكلي للأرباح من الضريبة خلال العشر (10) سنوات الأولى ويصبح هذا الطرح 50% ابتداء من السنة 11 ولمدة غير محددة؛

- الإعفاء الكلي للمداخيل والأرباح التي يعاد استثمارها من أساس الضريبة؛

- إمكانية التسويق في تونس 20% من رقم المعاملات التصدير.

• **الحوافز الممنوحة للتنمية الفلاحية:**

وتتمثل أساسا فيما يلي:

- طرح كل المداخيل والأرباح المتأتية من هذه الاستثمارات من أساس الضريبة خلال العشر (10) سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول في طور الإنتاج؛

- يستفيد الاستثمار من منحة قدرها 7% من تكاليف المشروع؛

- تتحمل الدولة مصاريف البنية الأساسية بالنسبة للاستثمارات المنجزة لتهيئة مناطق تربية الأسماك والأحياء المائية أو لتهيئة مناطق الري بالمياه الساخنة؛

- منح 8% لفائدة المشاريع المنجزة بالمناطق ذات الظروف الصعبة.

• الحوافز لمساندة التنمية:

– الإعفاء من الرسوم الجمركية وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات؛

– طرح الأرباح من أساس الضريبة على الدخل في حدود 50%؛

– تخفيض الأداء إلى نسبة 10% فيما يتعلق بالمدخيل والأرباح.

• الحوافز الممنوحة لحماية البيئة:

– الإعفاء الكلي من الرسوم الجمركية وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة؛

– طرح نسبة 50% من المدخيل والأرباح الصافية الخاضعة للضريبة؛

– تخفيض الأداء إلى نسبة 10% فيما يتعلق بالمدخيل والأرباح؛

– منحة استثمار بنسبة 20% من تكاليف المشروع.

بالإضافة إلى ما سبق عملت الجهات الوصية في تونس على منح العديد من

التسهيلات والضمانات للمستثمر الأجنبي تتلخص أساسا في:

1- حرية تحويل الأرباح وقيمة بيع الأصول بما في ذلك فائض القيمة؛

2- عدم الازدواج الضريبي؛

3- الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها؛

4- تغطية المخاطر غير التجارية.

إن سلسلة الإجراءات والتدابير المعتمدة في تونس مكنتها من زيادة تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، حيث قفز من 668 مليون دولار عام 1998 إلى نحو 821 مليون دولار عام 2002،¹ كما تطورت الاستثمارات العربية في تونس بمعدلات معتبرة حيث بلغت عام 1995 قيمة 54,7 مليون دولار فيما وصلت عام 2002 نحو 75 مليون دولار.²

¹ قويدري محمد، "المزايا والحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002.

المطلب الثاني: مزايا وحوافز الاستثمار في المغرب¹.

يتضمن القانون رقم 19-95، الذي يشكل ميثاق الاستثمار معظم الأحكام الخاصة بالاستثمار في المغرب وينظم هذا القانون الذي اعتمده مجلس النواب في 3 أكتوبر 1995 الإطار العام للاستثمار في المغرب فضلا عن سياسة حفز الاستثمار خلال العشر السنوات القادمة.

ويحتوي الميثاق على 25 مادة تبين أهداف ميثاق الاستثمار وسبل تحقيقها، وتغطي المجالات الضريبية والمالية والإدارية والقانونية ونظام حيازة الأراضي.

أولا: أهداف ميثاق الاستثمار:

يهدف ميثاق الاستثمار إلى تحديد الأهداف الرئيسية للإجراءات التي تتخذها الدولة خلال العشر سنوات القادمة، من أجل تنمية الاستثمارات والنهوض بها عن طريق تحسين مناخ شروط الاستثمار ومراجعة الحوافز الضريبية واتخاذ تدابير تشجيع (المادة 1).

التدابير التي ينص عليها ميثاق الاستثمار تشجع على الاستثمار عن طريق ما يلي:

– تخفيف العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة لإنجاز المشروع؛

– تخفيف نسب الضريبة المفروضة على الدخل والأرباح؛

– سن نظام ضريبي تفضيلي لفائدة التنمية الجهوية؛

– تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتسيير طرق الطعن فيما يتعلق بالنظام الضريبي الوطني والمحلي؛

– إنعاش المناطق المالية الحرة ومناطق التصدير الحرة ونظام المناطق الصناعية الحرة؛

– تحقيق توزيع أفضل للعبء الضريبي وتطبيق القواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة وخاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق الإعفاء من الضريبة (المادة 2).

¹ [www.arifonet.org.ma/ftpoot/dalil%20investment/countries/19 Morocco/CHRTA_ARABE.pdf](http://www.arifonet.org.ma/ftpoot/dalil%20investment/countries/19_Morocco/CHRTA_ARABE.pdf) (page consultée le 29/04/2022)

ثانيا:

لا يبدأ نفاذ التدابير التي ينص عليها القانون رقم 19-95، كما هو منصوص على ذلك في المادة 25 إلا بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية التي ينبغي وضعها قيد التنفيذ قبل تطبيق هذا القانون وذلك في إطار القانون المالي لعام 1996.

ثالثا:

وينقسم ميثاق الاستثمار إلى خمسة أبواب تحتوي على الأحكام التالية:

- التدابير ذات الطابع الضريبي الرسوم الجمركية (المواد 3-14)؛
- تدابير مالية وعقارية وإدارية وغيرها (المواد من 15 إلى 23)؛
- تهدف التدابير المختلفة إلى:
- حرية تحويل الأرباح والرساميل إلى الخارج بالنسبة لمن قام باستثمارات بالعملية الصعبة؛
- توفير رصيد عقاري لإنجاز مشاريع استثمارية، وتوضيح مساهمة الدولة في اقتناء وتجهيز
- القطع الأرضية اللازمة للاستثمار؛
- توجيه ومساعدة المستثمرين في إنجاز مشاريعهم وذلك بإحداث جهاز وطن موحد؛
- تبسيط وتخفيف السيطرة الإدارية المتعلقة بالاستثمارات.

رابعا: نظام الصرف:

يكفل الميثاق قابلية العملة المحلية للتحويل وحرية تحويل الأرباح الصافية ورؤوس الأموال بالنسبة للاستثمارات الممولة بالعملات الأجنبية دون تحديد للمبلغ أو المدة (المادة 16).

تكفل الدولة بعض النفقات:

- ينص الميثاق على تكوين احتياطي عقاري بغية إنجاز مشاريع الاستثمار وتحديد مشاركة الدولة في اقتناء الأراضي وتجهيزها لأغراض الاستثمار؛
- يجوز للمؤسسات التي لها استثمارات كبيرة أن تبرم عقودا خاصة مع الدولة تمنح بموجبها الإعفاء الضريبي الجزئي بشأن تكلفة اقتناء الأراضي والهياكل الأساسية والخارجية وتكاليف التدريب المهني (المادة 17)؛

- ينص الميثاق على إنشاء صندوق لتشجيع الاستثمار يبين المزايا التي تمنحها الدولة في سياق التكاليف اللازمة للنهوض بالاستثمار (المادة 18)؛
- تتكفل الدولة بجزء من تكلفة تهيئة المناطق الصناعية في الأقاليم التي تحتاج إلى إعانات خاصة (المادة 19)؛
- كما يهدف الميثاق إلى تبسيط وتخفيف الإجراءات الإدارية الخاصة بالاستثمار (المادة 22).

خامسا: تسوية الخلافات في مجال الاستثمارات:

يجوز أن تتضمن العقود الخاصة المبرمة بين الدولة المغربية والمستثمرين الأجانب شروطا تنص على تسوية أي خلاف ينشأ بين الدولة والمستثمر الأجنبي وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب بشأن التحكيم الدولي (المادة 17).

سادسا: القطاع الفلاحي:

لا تطبق أحكام القانون رقم 19-95 الخاص بالاستثمار على القطاع الفلاحي

المطلب الثالث: مزايا وحوافز الاستثمار في الجزائر:

ضمن التوجيه الرامي إلى تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي، ما فتئت الجزائر في تطبيق الإجراءات والتدابير ذات الأبعاد التصحيحية مستهدفة الحد من التشوهات الهيكلية وإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الضمانات لفائدة المستثمرين (الوطنيين والأجانب) مع تسهيل وتبسيط الإجراءات وفي هذا الصدد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 05-96 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993¹ والمتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI) حيث تمثلت مهامها أساسا في:

- أ- دعم ومساعدة المستثمرين ومنح المزايا الخاصة بالاستثمارات؛
- ب- تزويد المستثمر بالمعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي؛
- ج- إجراء التقييم المطلوب لمشاريع الاستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا للمستثمر.

¹ للمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى المرسوم التشريعي رقم 9312 المؤرخ في 02/10/1993، والمتعلق بترقية ودعم الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64 لسنة 1993.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001¹ والمتضمن تطوير الاستثمار بالإضافة إلى الأمر 04-01 المؤرخ هو الآخر في 20 أوت 2001² والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية والاقتصادية وتسييرها وخصوصيتها إلى جانب نصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي، وذلك بغرض تعميق الإصلاحات وتحسين فعاليتها وخلق المناخ الملائم لتحرض الاستثمارات الأجنبية والوطنية.

إن شروط نجاح أي قانون للاستثمارات يتركز على أربعة مبادئ أساسية متصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار الأجنبية هي: مبدأ حرية الاستثمار، ورفع القيود الإدارية المفروضة عليه وعدم اللجوء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي وبذلك نعتقد أن الأمر رقم 03-01 يتماشى في كثير من جوانبه مع هذه المبادئ.³

أولاً: إجراءات دعم الاستثمار:

استناداً إلى المادة 09 من الأمر 03-01 المذكور أعلاه قد نص النظام العام على جملة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين، ويمكننا إيجازها فيما يلي:⁴

1. مرحلة بدء الإنجاز:

يستفيد الاستثمار من الحوافز التالية:

أ- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة.

ب- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات.

¹ لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى الأمر 0103 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47 لسنة 2001.

² لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى الأمر 0104 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصيتها، الجريدة الرسمية، العدد 47، لسنة 2001.

³ يوسف محمد، "مضمون أحكام الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية الأجنبية"، مجلة إدارة المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد 12، العدد 1، 2002.

⁴ Agence nationale de développement de l'investissement, cite in www.andi.dz/mesures/mesures.htm. (page consultée le 19/9/2003)

ج- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

د- أما فيما يخص النظام الخاص فقد تم منح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة بالإضافة إلى الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني لاسيما عند استخدام تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية مستدامة وفيما يلي إيجاز للمزايا الممنوحة:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعرض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة 0,2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

2.1.2. مرحلة انطلاق الاستغلال:

بعد معاينة انطلاق مرحلة الاستغلال تمنح المزايا التالية:

أ- الإعفاء لمدة عشرة (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي (VF)، ومن الرسم على النشاط المهني (TAP)؛

ب- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

ج- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وأجال الاهتلاك. بالإضافة إلى ما سبق فقد تضمن الأمر: 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 مزايا أخرى أهمها:

- تقليص الأجل الممنوح لوكالة تطوير الاستثمار من شهرين إلى شهر واحد للرد على المستثمر في حالة طلبه مزايا إضافية من الوكالة؛
- عدم التفرقة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي وبين المستثمر العمومي والمستثمر الخاص وبين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي بحيث يحظى كليهما بمعاملة عادلة ومنصفة؛
- في حالة عدم التوصل عن طريق الجهات القضائية الجزائرية إلى تسوية مرضية للنزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يمكن لجوء المستثمر الأجنبي إلى هيئات التحكيم الدولية.
- ويمكن الإشارة إلى أن قانون المالية لسنة 1996 والمادة 138 من قانون الضرائب المباشرة وكذا المادة 309 من قانون الضرائب قد تضمنت عدة مزايا للمستثمرين المنتجين والذين يصرون سلعا وخدمات إلى الأسواق الخارجية نذكر منها:
- أ- إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع والخدمات للتصدير من دفع الضريبة المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة لمدة خمس (5) سنوات؛
- ب- إعفاء الشركات من أداء الدفع الجزافي (VF) بصورة مؤقتة لمدة خمس (05) سنوات؛
- ج- إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدر بـ 50% تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية والجوية وتلك التي تمنحها الموانئ في مجال نقل البضائع.

ثانيا: الأجهزة المكلفة بالاستثمار:

- بغرض تنظيم مسائل الاستثمار أنشأت الجهات الوصية بعض الأجهزة أوكلت لها مهمة الإشراف ومتابعة المشروعات الاستثمارية تمثلت أساسا في ثلاثة أجهزة هي¹:

1. المجلس الوطني للاستثمار: (CNI)

يشرف عليه رئيس الحكومة ويضطلع بالمهام التالية:

- صياغة إستراتيجية وألويات الاستثمار؛
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية؛
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية؛
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

¹ Agence nationale de développement de l'investissement, cite in www.andi.dz/or (page consultée le 15/4/2004)

2. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار:

حيث تضطلع بالمهام التالية:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتحسيد برامج الخصوصية.
- اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: Agence nationale de développement de l'investissement (ANDI)

وضعت تحت إشراف رئيس الحكومة ونظمت في شكل شبك جيد وحيد (Guichet Unique) يضم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار مثل: بنك الجزائر، إدارة الضرائب، أملاك الدولة، إدارة الجمارك، البلدية، CALPI ANEM CNRC، وتضطلع بالمهام التالية:

- تستقبل وتعالج تصريحات الاستثمار؛
- ترافق وتساعد المستثمرين في استكمال الإجراءات وإنشاء المشروعات الاستثمارية؛
- تصدر قرارات منح المزايا والتحفيزات؛
- تضمن متابعة الاستثمارات خاصة احترام الالتزامات الموقعة من قبل المستثمر؛

ثالثا: إجراءات أخرى¹

وبغرض استقطاب المزيد من رأس الأجنبي وترقية الاستثمار الوطني كثفت الجزائر من جهودها الترويجية وذلك عن طريق:

- عقد حوالي 24 مؤتمرا في الجزائر بهدف الترويج للاستثمار، إلى جانب استعراض مجالات أخرى منها إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة؛
- المشاركة في ثلاثة ملتقيات بفرنسا والبحرين بهدف الترويج للاستثمار؛
- القيام بزيارات ميدانية قامت بها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وبعض رجال الأعمال الجزائريين لكل من تركيا وفرنسا وليبيا وألمانيا وإيطاليا؛
- إصدار المرسوم التنفيذي رقم 02-295 المؤرخ في 15/09/2002 والمحدد لكيفية تسيير التخصيص الخاص رقم 107-302 المتعلق بصندوق دعم الاستثمار؛

¹ Abdennacer ouardi, "Attractivité et promotion des investissements directs étrangers en ALGERIE, les investissements directs étrangers facteurs d'attractivité de location connaissance économique", dérivée par Driss Guerraoui; l'Armathan, les éditions Toubkal, 1997.

– إنشاء مجلس الأعمال السعودي والجزائريين، وذلك من خلال انعقاد اللجنة المشتركة الجزائرية السعودية بهدف ترقية التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، والترويج الفرص الاستثمار وتنميته.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا

فيما يلي نتناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث محل الدراسة وهي الجزائر، تونس والمغرب.

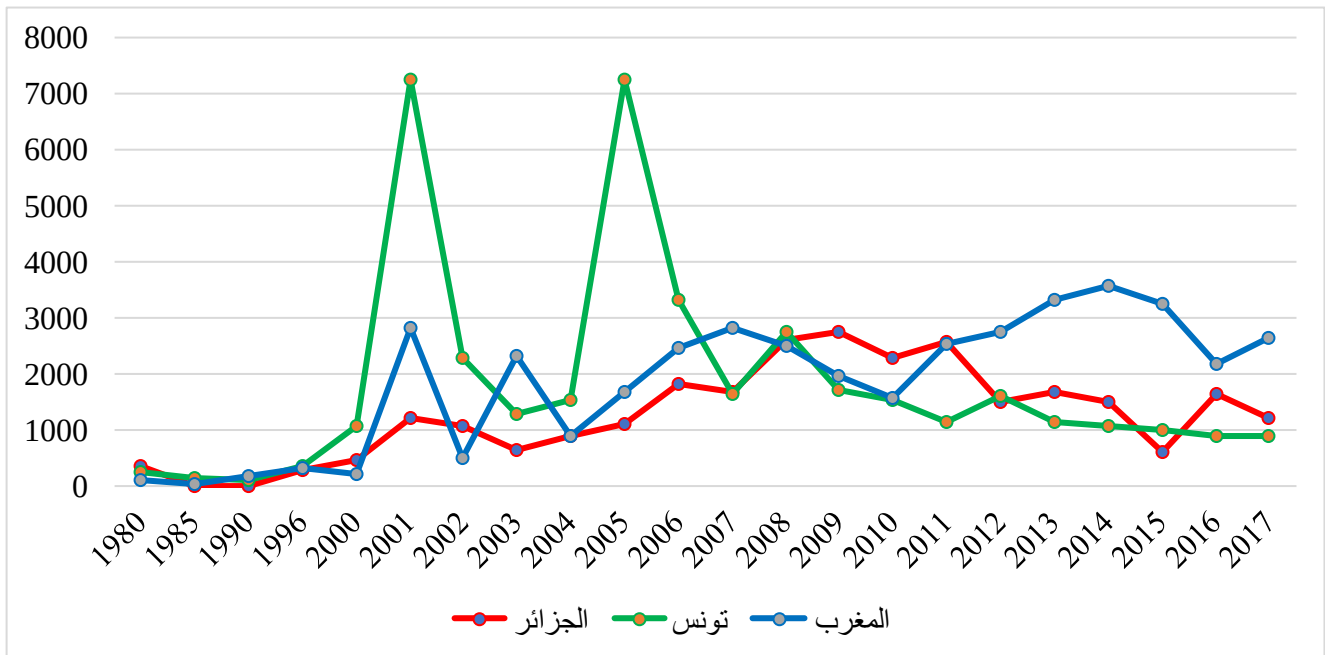
حيث نتطرق إلى أهم السياسات المتعلقة به ثم واقعه. وفي جزء ثالث، نتطرق لصناعة السيارات في الدول الثلاث والتي تعكس درجة اندماجها في سلسلة القيمة العالمية، بما أن قطاع السيارات يعتبر من أهم القطاعات التي تسعى الدول إلى تطويرها بما أنها صناعة جد منتشرة عالميا وتعتمد على أنشطة بسيطة.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث محل الدراسة عرفت تذبذبات كبيرة منذ استقلالها.

الشكل رقم (01-02): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،

تونس والمغرب في الفترة (1980-2017) الوحدة: مليون دولار



المصدر: الأونكتاد. تقارير الاستثمار في العالم. 2001.2012.2018.

يبين الشكل السابق تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب، ونلاحظ التذبذبات الكبيرة في الأرقام. كما نلاحظ ان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انخفض بشكل كبير في الفترة 1980-1985 إلى غاية 1996، بينما

استحوذت تونس على أكبر حجم منه في المنطقة. واستمر هذا الوضع إلى غاية سنة 2007 حيث أصبح المغرب أكبر جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. ومنذ 2009، انخفضت حصة تونس من هذا الاستثمار بينما تحسنت حصة الجزائر مقارنة بتونس وأصبحت تجذب أكبر حجم منه، ولا زالت حصة المغرب في ازدياد.

وبغرض تفسير الجدول، نقسم التحليل على فترات زمنية كالتالي:

1. الفترة 1970-1995:

- في الجزائر: عرفت الجزائر غداة استقلالها تدفقات مهمة من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أعطى قانون الاستثمار لسنة 1963 بعض الضمانات التي تسهل قيام الأعمال منها الضمان من نزع الملكية، غير أنه يشترط أن يكون المشروع الاستثماري الأجنبي في إطار أهداف الدولة القائمة على النظام الاشتراكي أي أنها تتم بمشاركة المؤسسات العمومية. ثم عرفت الجزائر تطورا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات بعد 1971 في تكرير البترول استخراجها، انتاج ونقل المحروقات... خاصة بعد أزمة النفط لسنة 1973 ثم سنة 1979. غير أن الجزائر فقدت أهميتها كوجهة للمستثمرين خلال ثمانينات القرن 20.

ثم تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة بشكل كبير خلال الفترة (1990-1995)، وذلك بسبب برنامج التعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي على الجزائر إثر إعادة جدولة مديونيتها الخارجية وما تبعه من نتائج سلبية كارتفاع البطالة وركود النشاط الاقتصادي، وكذا بسبب الأوضاع الأمنية الخطيرة التي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء.

- في تونس، ومنذ بداية سبعينيات القرن 20، بدأت الشركات الأجنبية في التوطن فيها، والتي أصبحت تدريجيا وجهة مفضلة لأنشطة المناولة. في منتصف ثمانينات القرن 20، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد عليها، حيث تم تعديل مجمل القوانين الخاصة بالاستثمار حيث اتجهت نحو منح تسهيلات عديدة منها منح امتيازات ضريبية كبيرة للشركات المصدرة، التخلي عن قاعدة 50% في كل القطاعات ما عدا الزراعة حرية تحويل الأموال وصرف العملة.

وسعت تونس إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل جدي منذ بداية تسعينيات القرن 20، فقد جاء قانون الاستثمار رقم 120 لسنة 1993 بامتيازات تضمنت تخفيض من

الرسوم الجمركية للمشروعات الاقتصادية بنسبة 10% عن المعدات المستوردة والتي ليس لها مثيل مصنع محليا. ومما ساعدها كذلك على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أنها عرفت استقرارا على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث بلغ متوسط معدل النمو 4.1% خلال الفترة (1992-2005) ومعدل تضخم منخفض نسبيا.

- **في المغرب:** فيما يخص السياسات التي انتهجتها مختلف الحكومات في المغرب، فإن أول أهم مبادرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كانت سنة 1973، عندما صدر مرسوم قيد امتلاك الرأسمال الأجنبي كي لا تتعدى 49% في بعض القطاعات الصناعية والتجارية. غير أن الهدف من وراء هذا القرار كان سياسيا أكثر منه اقتصاديا، حيث كان يهدف إلى تقليص سيطرة الشركات الفرنسية على الاقتصاد المغربي، وقد مس قطاع النسيج، الألبسة، الأحذية الرياضية، المنتجات الجلدية، السياحة، الألعاب، تعليب وحفظ الأسماك، الأسمدة، زيت المائدة، الخضر والفواكه. مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية بشكل كبير ومن بينها حتى تلك غير المعنية بالقرار.¹

وفي سنة 1983، اتبع المغرب مخطط التصحيح الهيكلي تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي يهدف إلى خلق اقتصاد أكثر انفتاحا ومرونة، واعتمد المغرب امتيازات لجذب الاستثمار الأجنبي من بينها: إصدار قانون الاستثمار سنة 1983، حيث تم تخفيف العراقيل أمام تحويل الأرباح، واعتمد تحفيزات ضريبية وغير ضريبية، وتضمن القانون حماية المستثمر الأجنبي من خطر المصادرة والتأميم. التخلي عن قاعدة 50 من رأسمال المشروع يجب أن يمتلكه المستثمر المحلي، بالإضافة إلى التسهيلات في بعض القطاعات مثل السياحة.

وفي سنة 1995، صدر القانون الإطار رقم 95-18 الذي يحمل ميثاق الاستثمار، ويتضمن أهداف الحكومة لعشر سنوات التالية وترقية الاستثمار عن طريق تحسين مناخ الاستثمار. وتجسدت هذه الأهداف في قانون المالية لسنة 1996.

وتضمن العديد من التحفيزات الضريبية وغير الضريبية بهدف تحسين مناخ الأعمال. وشرعت في إطلاق موجة خصخصة شاملة في سنة 1989 وتم تسريعه سنة 1993، كانت تهدف إلى جعل المؤسسات أكثر ربحية بما أن المؤسسات العمومية غالبيتها تحقق عجزا

¹Jamal Bouoiyour. "The determinig factors of Foreign Direct Investment in Morocco". Savings and developments. Vol 31. N°1. 2007. P92.

وتسبب ثقلا في الخزينة العمومية، وألغي قانون 1973 المقيد للاستثمار نهائيا. تم تحرير صرف الدرهم المغربي في سنة 1993. وكل هذه الظروف يمكنها تفسير ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على المغرب في بداية تسعينيات القرن 20.

2. الفترة 1996-2005:

- في الجزائر : ارتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر سنة 1996 غير أنها توجهت في أغلبها إلى قطاع المحروقات بفضل القوانين المواتية، منها قانون 1993 وموجة خصخصة المؤسسات سنة 1995.

خلال الفترة 1998-2003 قامت أكثر من 50 شركة أجنبية بإمضاء عقود شراكة مع شركة 'سوناطراك'، واستثمرت الشركات الأمريكية ما يزيد عن 906 مليون دولار وتركزت في قطاع المحروقات مثل شركة Petrofac Ressources International Inc واستثمارات متدفقة من بلدان أخرى مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا (Cepsa, Agip, Elf/Total/Fina) وتم استثمار 8.6 مليار دولار، منها 89.5% خاصة بتنمية الحقول و10.5% للتقيب. منها الشركة النرويجية Norwagian Statoil، والأسترالية¹ Austrian Firm BHP واكتشفت العديد من الشركات البترولية حقول للنفط في الصحراء منها الفرنسي 'طوطال'، الأمريكيين 'أنداركو'، 'موبيل'، 'فيليب'، والكندي 'بترو-كندا'، البريطاني 'بريتيش بيتروليوم' والاسباني 'رابسال'. كما توجهت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو بعض القطاعات الأخرى مثل الصيدلة. Pfizer في قطاع الزراعة الغذائية 'دانون'، والخزف، الصيدلة وبعض الصناعات الأخرى مثل شركة 'ميشلين' والحديد والصلب.²

كما صدر قانون 01-01 كمحفز للاستثمار الأجنبي المباشر تضمن تحفيزات ضريبية عديدة أدت إلى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، وتضمن بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار.

كما أن الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار يهدف إلى تحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات الإنتاجية مع الاهتمام بحماية البيئة. ينص على توسيع الاستثمار في مجالات كانت حكرا على الدولة مثل الاستثمار في قطاع المحروقات

¹ سعيد يحيى. مرجع سابق. ص 215

² المرجع نفسه. ص 210

أو إنشاء شركات التأمين وتنظيم الإطار القانوني للخصخصة. وتمخض عن هذا الأمر إنشاء شبك وحيد يجمع كل الخدمات التي تقدمها الهيئات الخاصة بالاستثمار، ويمثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التي تقوم بدراسة الملفات وإبداء رأيها بالقبول أو الرفض في مدة زمنية محددة. كما تم تفعيل هيئة حكومية مكلفة بوضع الاستراتيجيات الوطنية التي تخص التشريعات والاهداف التنموية لتوجيه وتأطير الاستثمارات بما يخدم السياسة التنموية للجزائر.

وفي سنة 2002، قامت الشركة الألمانية 'هنكل' بشراء 60% من رأسمال شركة 'ENAD' الجزائرية، حيث تم دمج الشركتين. في 01 جويلية 2003، أنشأ الأردني 'حكمة' مصنع ومركز للبحث والتطوير في مجال الصيدلة. في 31 ديسمبر 2003، تم منح ترخيص للهاتف النقال للشركة الكويتية 'الوطنية'. وشهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تزايدا ملحوظا سنة 2001، حيث عرفت بيع رخصة الهاتف النقال لشركو 'أوراسكوم' المصرية، في 29 فيفري 2004، منح ترخيص ثاني لاستغلال الشبكة العمومية للاتصالات للمصري 'أوراسكوم'. وخصوصة 'مركب الحجار' لفائدة شركة 'إسبات' الهندية.

- في تونس، في 21 نوفمبر 2003، أنشأ مركز تونسي للمركبات الالكترونية الدقيقة ST Microelectronics وفي 16 سبتمبر 2004، Linedada Services الفرنسي قام بتقوية قطب التطوير في الخارج في تونس، وفي 21 فيفري 2005، أنشأت شركة 'Avionav' أول انتاج للهليكوبتر المدني التونسي.¹

- في المغرب: ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب بين سنتي 2001 و 2003 نتيجة خصخصة جزء من شركة 'المغرب للاتصالات' لصالح شركة 'فيفاندي أنيفارسال'، والتنازل عن جزء كبير من شركة التبغ المغربية لصالح الشركة الفرنكو-اسبانية 'أستاديس'.

وفي سنة 2005، وصل عدد فروع الاستثمارات الفرنسية 500 توظف 65 ألف عامل، موجهة إلى قطاعات استراتيجية مثل الصناعات الزراعية (Castel, Danone)، البنوك (BNP Paribas, Société Générale)، الأدوية (Servier, Sanofi- Aventis)، التأمينات

¹ ANIMA. Op cit. P101

(AXA)، البيئة والطاقة (Total, EDF)، البريد والاتصالات (Vivendi, Wanadoo)، الأشغال العمومية (Buygues, Lafarges).¹

وصادق المغرب على اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي من أجل خلق منطقة التبادل الحر في سنة 1996. وفي سنة 2002، أنشئ 'الشباك الوحيد' أو 'المركز الجهوي للاستثمار' لتقليص الإجراءات الخاصة بإنشاء مشروع في المغرب. وكنتيجة للسياسة الانفتاحية في المغرب، فقد تسارعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتغيرت طبيعته حيث اتجهت نحو قطاعات مثل الاتصالات والبنوك. وقد انتهجت المغرب الخصخصة عن طريق، في البداية، فتح رأسمال بعض المؤسسات مثل شركة النقل المغربية وإدراجها في البورصة. وفي المرحلة الثانية تمت الخصخصة على شكل منح تراخيص في قطاع الهاتف النقال، وبعدها تم فتح رأسمال أول متعامل مغربي في الاتصالات 'اتصالات المغرب' لمستثمرين أجبيين 'تيليفونيكاس' الأسباني و'فيفاندي' الفرنسي.²

3. الفترة 2006-2017

- في الجزائر: ارتفعت حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر سنة 2006 بفعل الإجراءات التسهيلية المتعلقة بترقية الاستثمارات. وفي 2009، انتهجت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يقوم على بناء البنى التحتية منها إبرام اتفاقيات مع شركات آسيوية وإسبانية وتركية لتشييد الطريق السيار شرق-غرب، وهذا ما يفسر ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتفوقه على تونس والمغرب. قامت الجزائر في سنة 2011 بتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكانت ترغب في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، كما قامت بإنشاء عدة هيئات مكلفة بتخطيط الاستثمار، مما أدى إلى تحسين مناخ الأعمال نسبيا مع أن تنافسية الاقتصاد الجزائري بقيت في تدهور. وتم عقد العديد من الاتفاقيات مع شركات أجنبية بهدف بناء مشاريع هامة منها اتفاق مع شركة Technologies GE Water & Process في مشروع لإنشاء مركز لتحلية مياه البحر في الحامة.

خلال العشرية الأولى من القرن 21، وبفضل ارتفاع أسعار البترول، تمكنت الجزائر من تحصيل مليارات الدولارات وتمكنت من إطلاق برامج بناء هياكل عظمى كانت تفتقر إليها

¹ بيوض محمد العيد. مرجع سابق. ص 12.

² Youssef El Wazani et Malika Souaf. "La création d'emplois par les investissements directs étrangers au Maroc un apport limité à la réduction du chômage et des flux migratoires". Autrepap. N°37. 2006. P23.

وكلت إلى شركات فرنسية وإسبانية وإيطالية وأمريكية وصينية ويابانية وتركية. ووكل تسيير المطار الدولي للجزائر للشركة الفرنسية (ADP Management Aéroport de Paris) لمدة 4 سنوات، ميترو الجزائر منح للأمريكي 'سيمانس'، وتسييره لمدة 8 سنوات للفرنسي RATP. وتضمن شركة Alstom بناء ترامواي الجزائر، وهران وقسنطينة بالإضافة إلى ترميم شبكة السكك الحديدية.¹

غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو الجزائر تتجه أغلبها نحو قطاع المحروقات (حيث أن 50% من الإنتاج يتم في إطار الشراكة مع شركات أجنبية)، في حين أن القطاعات الأخرى يمثل قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر 1% فقط. وتتمثل هذه القطاعات في قطاع البنوك ونقاط بيع (السيارات، الملابس، الإطعام...)².

- في تونس: ورغم أن الشركات متعددة الجنسيات في تونس تستفيد من إعفاء ضريبي لمدة 10 سنوات وتخفيض بنسبة 50% للسنوات التالية. كما توجد منطقتين حرتين في بنزرت ووزريش، حيث تستفيد الشركات العاملة بها، إضافة إلى الامتيازات السابقة، من إعفاء من الرسم على القيمة المضافة.³ إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى تونس انخفض منذ 2010 بسبب الربيع العربي ولم يتحسن بعدها.

ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى تونس بخلق مناصب العمل بشكل معتبر وجذب قدرا من التكنولوجيا، حيث أنه في سنة 2017، كانت تونس تضم 3455 شركة أجنبية تقوم بتشغيل أكثر من 376470 شخص، وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 4244.4 مليار دينار تونسي.⁴ وتسعى الحكومة إلى تشجيع الاستثمار في بعض القطاعات مثل مراكز الاتصالات، الإلكترونيات، الفضاء والطيران، قطع غيار السيارات، النسيج والملابس، الجلد والأحذية وكذا الأغذية الزراعية. في سنة 2017، القطاع الذي جذب أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر هو الطاقة (38%)، الصناعات الكهربائية والإلكترونية (26%)، الخدمات (15%)، صناعة الآلات (6%)، مواد البناء (5%). ويتركز معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في العاصمة تونس وضواحيها (29%)، وفي المناطق الشرقية

¹ Ministère de l'industrie, "de la PME et de la promotion de l'investissement. Les investissements directs étrangers dans le monde". Benchmarking. Document n°15/DIEEP. Aout 2010. P15

² Bellatreche Youcef. "Algérie la nouvelle politique d'attraction d'Investissements Directs Etrangers face à l'hésitation des investisseurs".

<http://www.enssea.net/enssea/majalat/2202.pdf>. Vu le 15/04/2022/

³ Mehdi Mlayah. "Relation entre l'investissement direct étranger", le commerce et la croissance économique en Tunisie. Mémoire de maîtrise en économie. Université Laval. Québec. Canada. 2012. P26.

⁴ http://www.investintunisia.tn/Fr/destinationfavorableauxide_11_400. Vu le 15/04/2022.

والساحلية (38%)، بينما المناطق الغربية والجنوبية تجذب فقط 12% من الاستثمارات الأجنبية رغم التحفيزات الضريبية العديدة التي تستهدف هذه المناطق.¹

- في المغرب: من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب نجد أن قطاعات السياحة، الصناعة والاتصالات تسيطر عليه. حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة عرف تطورا مذهلا حيث انتقل من 3310.6 مليار درهم مغربي سنة 2007 إلى 12421.7 سنة 2010، وقطاع الاتصالات من 3086.9 مليار درهم مغربي سنة 2007 إلى 10284.3 سنة 2010، بينما استقرت التدفقات في قطاع الصناعة حيث بلغت 7590.8 مليار درهم مغربي سنة 2007 وبلغت 7406.1 مليار درهم مغربي سنة 2010. ورغم ذلك، فقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب في الفترة (2007-2010) انخفاضا شاملا حيث انتقلت من 37959 مليار درهم سنة 2007 إلى 32326.8 سنة 2010 ويمكن تفسير ذلك باستمرار الاضطرابات الاجتماعية في المغرب وأزمة المديونية السيادية التي عرفت دول أوروبا وأدت إلى حدوث اضطرابات في دول المنطقة.²

عرف المغرب تطورا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة حيث ارتفعت بـ 8.6% ما بين 2013-2014، حيث استحوذ قطاع الخدمات على 61% منها:

ساعدت هذا التطور الاستثمار في البنية التحتية (خاصة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال)، تحسين مستوى التكوين والاستقرار السياسي.³

في سنة 2017، جذب المغرب 25697 مليار درهم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يوفر فرصا كبيرة للنمو والتنمية، بالإضافة إلى أنه يمثل وجهة تتميز بتوفير الثقة بالنسبة للشركات الأجنبية حيث يستقبل شركات عالمية.⁴

¹ <https://www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2018/nea/281685.htm>. Vu le 03/05/2022.

² Abdelaziz Hakimi et Helmi Hamdi. "Trade liberalization", FDI inflows, environmental quality and economic growth A comparative analysis between Tunisia and Morocco. Renewable and Sustainable Energy Reviews. N°58. 2016. P1447.

³ Amina Badreddine et Rachid Benamirouche. "Les obstacles de l'attractivité des Investissements Directs Etrangers en Algérie". International Journal on Innovation & Financial Strategies. Vol 1. P42.

⁴ <http://www.mcinet.gov.ma/content/performances>. Vu le 02/05/2022.

المطلب الثاني: المقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب في مجال جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نقارن بين جاذبية الدول الثلاث محل الدراسة (الجزائر، تونس والمغرب) فيما يخص

جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث نتطرق إلى النقاط التالية:

- الجاذبية من خلال بعض المؤشرات الكلية.
- مؤشر جاذبية الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

الفرع الأول: بعض المؤشرات الكلية.

تعتبر مؤشرات الاقتصاد الكلي من بين العوامل التي تؤثر بشكل كبير في توفير المناخ المناسب للاستثمار، ونحاول فيما يلي تحليل المعطيات الخاصة بهذه العوامل ومقارنتها في الدول الثلاث.

الجدول رقم (02-01): بعض المؤشرات الاقتصادية للدول الثلاث الجزائر، تونس والمغرب.

المؤشر	الوحدة	السنة	الجزائر	تونس	المغرب
البطالة	%	2017	10.4	16.0	10.6
PIB الإسمي	\$مليار	2017	175.5	39.9	110.7
PIB للفرد	\$	2017	4 292	3 196	3 151
النمو الحقيقي	%	2017-2013	3.1	1.7	3.4
نمو PIB للفرد	%	2017-2013	1.0	0.4	2.3
النضخم	%	2017-2013	4.6	4.8	1.3
الميزان الجاري	PIB %	2017-2013	-10.0	-8.8	-4.8
الصادرات	PIB %	2017-2013	25.5	43.2	32.6
الابتكار	الرتبة	2017	110	66	76
الشفافية	الرتبة	2017	105	73	73

Source : -FMI. L'intégration économique du Maghreb –Une source de croissance inexploitée. N°19/01.2018. P2.(Rapport Transparency International. 2018-Rapport mondial innovation. 2018)

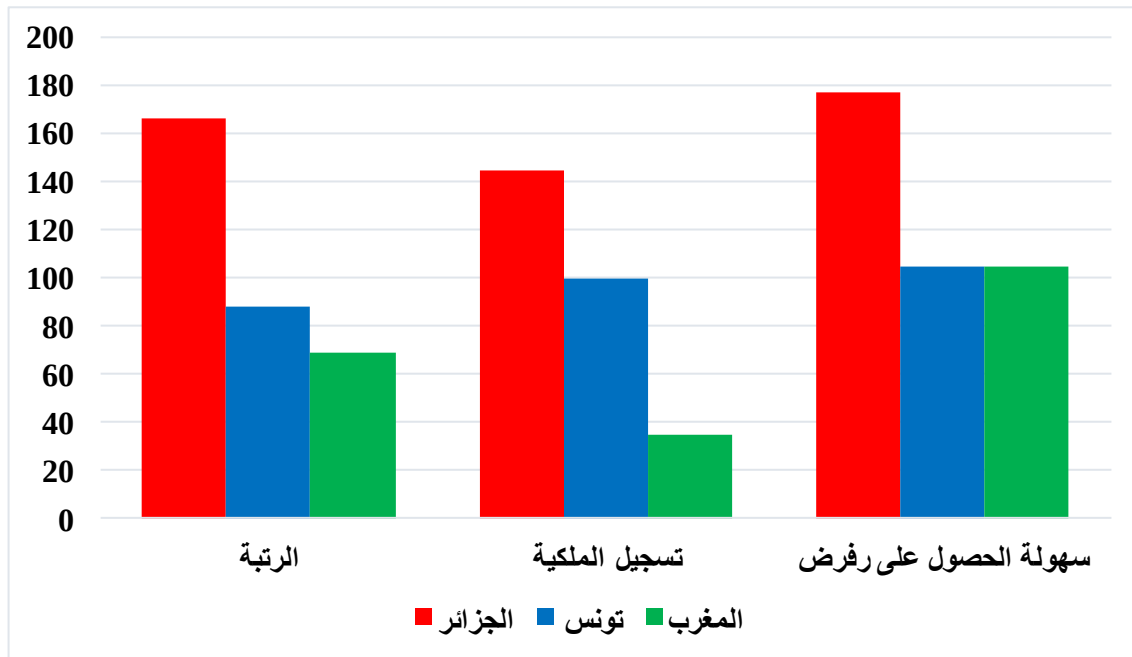
من خلال الجدول، نلاحظ انخفاض عام للمؤشرات الكلية في تونس سنة 2017، التي عرفت نموا حقيقيا لا يتجاوز 1.7% كما نلاحظ ارتفاع معدل البطالة، وهذا يفسر انخفاض

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة رغم ارتفاع قيمة الصادرات، وقد يرجع ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي.

فيما يخص الجزائر، نلاحظ ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الحقيقي، وانخفاض الصادرات والتأخر في ترتيب الشفافية، وهذه من أسباب تدهور مناخ الأعمال في الجزائر.

في المغرب، نلاحظ ارتفاع نسبي في النمو الحقيقي وانخفاض في معدل التضخم. كما أن العجز في الميزان الجاري منخفض نسبياً. نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي كما أن العجز في الميزان التجاري منخفض مقارنة بالجزائر وتونس، وهذا يدل على أن نسبة الواردات لا تفوق كثيراً بالصادرات.

الشكل رقم (02-02): ترتيب الدول الثلاث حسب تقرير Doing Business



Source: Banque Mondiale. Rapport Doing Business. 2018.

فيما يخص مناخ الأعمال في الجزائر، فإن تقرير Doing Business لسنة 2018 الذي أصدره البنك العالمي، صنف الجزائر في المرتبة 166 من بين 190 دولة، ويذكر أنه يستلزم 12 إجراء من أجل إنشاء مؤسسة، وتستغرق 20 يوماً لإنهاء تسجيل المشروع الجديد. وتحسنت مرتبة الجزائر فيما يخص مؤشرات تراخيص البناء والحصول على الكهرباء، في حين أنها تحتل ذيل الترتيب فيما يخص تسجيل الملكية حيث تحتل المرتبة 145، وتحتل المرتبة 177 فيما يخص سهولة الحصول على القرض.

وبخصوص مناخ الاعمال في تونس، فهي تحتل المرتبة 88 من حيث سهولة إنشاء مشروع، وهي مرتبة أحسن من مصر التي تحتل المرتبة 103 ومتأخرة عن موريتانيا التي تحتل المرتبة 43،43 وتحتل المغرب المرتبة 69. ويستلزم 11 يوم من اجل تسجيل مشروع جديد في تونس. ومنه نستنتج أن مناخ الاعمال في المغرب أحسن منه في الجزائر وتونس.

- مؤشر تنوع الصادرات:

إن اختلاف الهيكل الصناعي بين الدول الثلاث محل الدراسة، أدى بنا إلى الاهتمام بدرجة تنوع صادراتها. ومؤشر تنوع الصادرات وضعه المجلس للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، يقيس المؤشر درجة الاعتماد على سلع قليلة للتصدير، ويحصر بين 0 و 1، حيث كلما انخفض المؤشر زاد تنوع الصادرات.

يحسب مؤشر التنوع حسب العلاقة التالية¹:

$$DXj = \left(\sum |h_{ij} - h_i| \right) / 2$$

حيث:

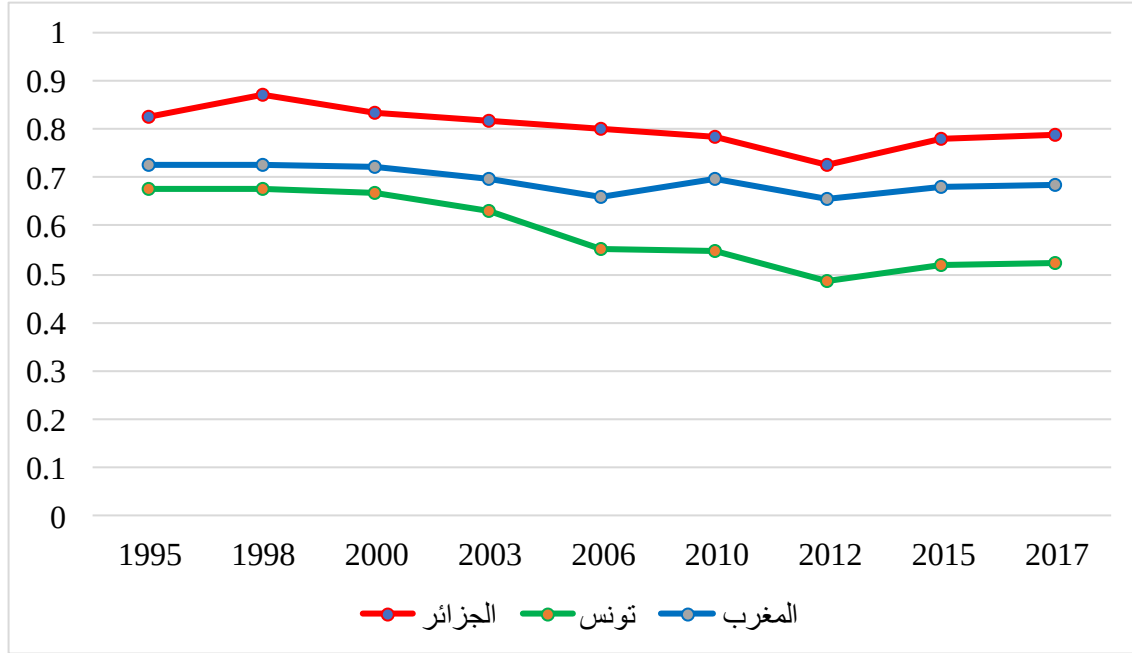
DXj يمثل مؤشر تنوع صادرات البلد j

h_{ij} تمثل نصيب السلعة i من صادرات البلد j

h_i تمثل حصة السلعة i من جملة صادرات العالم

¹ هواري أحلام وسدي علي. "المزايا النسبية للصادرات خارج المحروقات بين إمكانية التخصص وفرص تنوع الاقتصاد الجزائري" -دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014. مجلة البديل الاقتصادي. العدد 7. جامعة زيان عاشور الجلفة. جوان 2017. ص 124.

الشكل رقم (02-03): تطور مؤشر تنويع الصادرات في الدول الثلاث.



Source : CNUCED. Indices de concentration et de diversification des exportations et des importations par produits. Unctadstat.unctad.org.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ ارتفاع قيمة مؤشر تنويع الصادرات بالنسبة للجزائر، وهذا يدل على انخفاض درجة التنويع. بينما نلاحظ انخفاض قيمة المؤشر في تونس والمغرب مقارنة بالجزائر، وأن صادرات تونس أكثر تنوعاً من صادرات البلدين الآخرين (الجزائر والمغرب). كما نلاحظ أن قيمة المؤشر في كل بلد في انخفاض مستمر في الفترة (1995-2017) وهذا يدل على أن الصادرات في الدول الثلاث في تنوع مستمر، ولو بنسبة ضئيلة.

ولتحليل انخفاض درجة مؤشر تنويع الصادرات في الجزائر، نحاول من خلال الجدول التالي التعرف على أهم السلع المصدرة من الجزائر سنة 2017.

الجدول رقم (02-02): أهم السلع التي تصدرها الجزائر 2017 عام.

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	33 823	96.1
2 المواد الكيميائية غير العضوية والمعادن الثمينة	383	1.1
3 الأسمدة	327	0.9
4 السكريات والحلويات والسكر	228	0.6
5 المواد الكيميائية العضوية	56	0.2
6 الملح والكبريت والحجر والجص والاسمنت	56	0.2
7 الفاكهة والمكسرات	53	0.1
8 الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	42	0.1
9 الزجاج والأواني الزجاجية	31	0.1
10 سفن وقوارب وهياكل عائمة	19	0.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018. ص 62

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر من 96% من السلع التي تصدرها الجزائر تتمثل في الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير، وهي منتجات تابعة للمحروقات. كما تعتبر باقي السلع منتجات طبيعية باستثناء الحلويات، الآلات والمفاعلات وغلايات الماء، الأواني الزجاجية وسفن وقوارب وهياكل عائمة، والتي لا تتعدى نسبتها على مجمل الصادرات 0.3%.

الجدول رقم (02-03): أهم السلع التي تصدرها تونس عام 2017.

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 المعدات الالكترونية والكهربائية	3 974	28.4
2 مستلزمات الملابس والاكسسوارات غير المحبوكة	2 168	15.5
3 مستلزمات الملابس والاكسسوارات المحبوكة	800	6.4
4 الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	688	4.9
5 الأحذية ومنتجاتها	608	4.3
6 الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	542	3.9
7 مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	524	3.7
8 أجهزة طبية وبصرية	471	3.4
9 منتجات حيوانية والدهون النباتية والزيوت	413	2.9
10 البلاستيك ومصنوعاته	383	2.7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018.

نلاحظ من الجدول أن السلع التصديرية في تونس أكثر تنوعا من الجزائر، كما نلاحظ أن جل السلع هي سلع تصنيعية تمثل المعدات الالكترونية والكهربائية أكبر حصة منها ولا تتعدى 28.4% من مجمل الصادرات. ونفس الملاحظة بالنسبة للصادرات المغربية، والظاهرة في الجدول التالي.

الجدول رقم (02-04): أهم السلع التي تصدرها المغرب عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها	4 228	16.5
2 مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	3 395	13.3
3 الأسمدة	2 584	10.1
4 مستلزمات الملابس والاكسسوارات غير المحبوكة	2 399	9.4
5 الأسماك والقشريات والرخويات	1 309	5.1
6 المواد الكيميائية غير العضوية	1 137	4.4
7 الخضروات والجذور والدرنات	1 123	4.4
8 الملح، الكبريت، الحجر والجير والإسمنت	1 081	4.2
9 الفاكهة والمكسرات	917	3.6
10 مستلزمات الملابس والاكسسوارات المحبوكة	779	3.0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018.

- مراتب دول المغرب العربي حسب مؤشر الابتكار:

الجدول رقم (02-05): يوضح مرتبة الجزائر عالميا في الابتكار

2020 Bloomberg Innovation Index

2020 Rank	2019 Rank	YoY Change	Economy	Total Score	R&D Intensity	Manufacturing Value-added	Productivity	High-tech Density	Tertiary Efficiency	Researcher Concentration	Patent Activity
1	2		Germany	88.21	8	4	18	3	26	11	3
23	23	0	Iceland	71.56	14	36	3	-	3	4	27
24	25	+1	Czech Rep.	70.00	20	7	25	42	38	18	31
25	22	-3	Poland	69.98	35	17	39	22	19	38	29
26	27	+1	Russia	68.63	33	37	43	30	25	23	25
27	26	-1	Malaysia	68.28	23	9	46	25	41	40	38
28	32	+4	Hungary	68.24	25	13	40	18	54	30	48
29	24	-5	New Zealand	68.08	30	42	33	28	46	22	23
30	35	+5	Greece	66.30	32	50	43	27	9	28	40
31	28	-3	Luxembourg	65.41	29	45	10	48	59	6	4
32	29	-3	Romania	65.25	56	19	32	23	27	47	30
33	30	-3	Spain	65.11	31	30	34	44	18	26	35
34	34	0	Portugal	65.08	26	34	42	43	4	24	47
35	33	-2	Turkey	63.84	37	20	49	38	28	44	17
36	36	0	Estonia	62.79	27	29	22	-	23	27	41
37	42	+5	Latvia	62.03	54	47	24	24	21	42	45
38	37	-1	Lithuania	61.97	38	21	28	-	2	33	53
39	38	-1	Hong Kong	61.70	43	59	7	31	37	32	15
40	40	0	Thailand	60.36	44	18	51	33	29	48	33
41	39	-2	Slovakia	59.36	39	10	38	51	53	35	46
42	41	-1	Bulgaria	56.59	45	33	48	47	44	37	50
43	44	+1	Croatia	55.00	40	40	37	49	42	41	56
44	46	+2	U.A.E.	54.31	36	32	30	50	50	57	49
45	50	+5	Argentina	53.78	52	43	50	45	11	45	55
46	45	-1	Brazil	53.65	28	56	54	32	51	50	43
47	43	-4	Malta	53.48	50	46	23	36	45	36	60
48	48	0	Cyprus	51.56	49	58	36	34	56	46	51
49	NR	-	Algeria	51.24	51	12	55	55	7	54	59

استطاعت الجزائر دخول مؤشر بلومبرغ للابتكار لعام 2020، وذلك للمرة الأولى في تاريخها، محتلة المركز التاسع والأربعين (49) عالميا على القائمة التي تضم 60 دولة. أما عربيا فحلت الجزائر في المركز الثاني عربيا، وبعد لتأتي تونس ثالثا (52 عالميا)، وذلك حسب ما نشرته، وكالة "بلومبرغ".

وانطلق مؤشر بلومبرغ للابتكار قبل ثماني سنوات ليضم 60 مركزا ويقوم على قياس معدلات الانفاق على البحث والتطوير والقدرة على التصنيع وتركيز التكنولوجيا المتقدمة في الشركات التابعة للدولة وقدرة اقتصادها على الابتكار.

الفرع الثاني: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

استحدثت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سنة 2013 مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، يعتمد المؤشر على 114 متغيرا كميا تم جمعها ضمن 10 متغيرات أساسية، تم تجميع البيانات من عدة مصادر دولية ووطنية معتمدة. وتتمثل العوامل في: الاستقرار الاقتصادي الكلي، الوساطة المالية والقدرات التمويلية، الحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية، بيئة أداء الأعمال، حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، وفرة ونوعية الموارد البشرية والطبيعية، عناصر التكلفة، البنى التحتية، اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

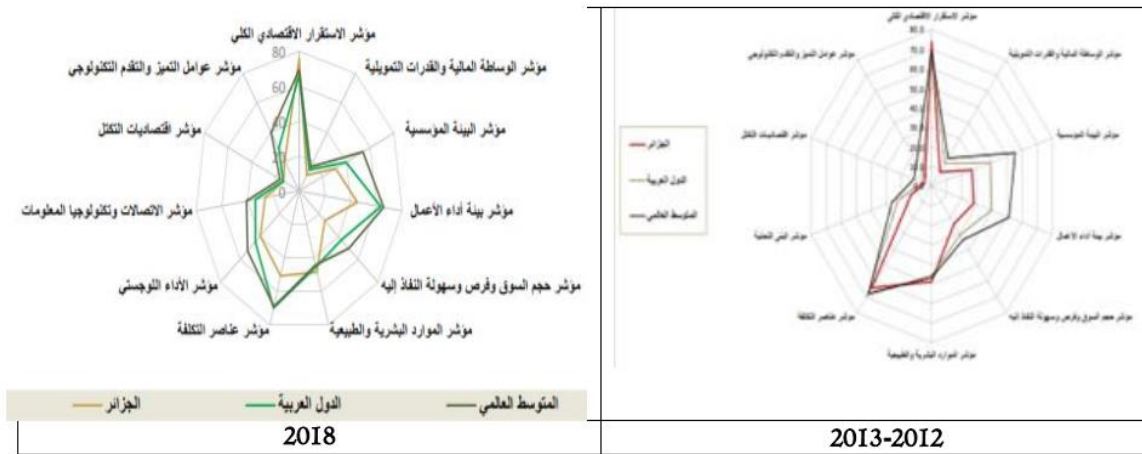
غير أن هذه العوامل تؤثر على قدرة جذب الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل مختلف بحسب مرحلة النمو، لهذا صنفت المؤسسة الدول حسب درجة نموها. وتم تقسيم الدول العربية إلى خمس مجموعات كالتالي:

- الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية (المرحلة الأولى)؛
 - الاقتصادات في المرحلة الانتقالية الأولى من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى الاعتماد على الكفاءة والفاعلية؛
 - الاقتصادات القائمة على الكفاءة والفاعلية (المرحلة الثانية)؛
 - اقتصادات المرحلة الانتقالية ما بين المرحلتين الثانية والثالثة؛
 - الاقتصادات التي بلغت مرحلة الاعتماد على التطوير والابتكار (المرحلة الثالثة).
- في المرحلة الأولى، أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الاستثمار هي: الاقتصاد الكلي، الوساطة المالية والقدرات التمويلية، الحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية وبيئة أداء الأعمال. أما في المرحلة الانتقالية الأولى فإن بارتقاء الدول من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى مرحلة الاعتماد على الإنتاجية يتوجب عليها التركيز على العناصر التي تمكنها من بناء طرق انتاج أكثر كفاءة وفعالية ومن الارتقاء بنوعية السلع والخدمات المنتجة. أهم العوامل المؤثرة في هذه المرحلة هي: حجم السوق وفرص سهولة النفاذ إليه، نوعية الموارد البشرية، العناصر المحددة للتكلفة والبنى التحتية.

في حين في الاقتصادات القائمة على التطوير والابتكار، فإن أهم العوامل هي: اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي.¹ وقد صنفت الجزائر ضمن الدول في المرحلة الانتقالية من الاعتماد على الموارد الطبيعية، بينما تصنف تونس والمغرب ضمن الدول المعتمدة على الكفاءة والفاعلية.

ونوضح فيما يلي تطور أهم المؤشرات حسب تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2012-2013 وتقرير 2018.

الشكل رقم (02-04): الأداء ضمن المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في الجزائر



نلاحظ تحسن في مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي. مؤشر الموارد البشرية والطبيعية جيد مقارنة بالمتوسط العالمي. بينما انخفضت الفجوة فيما يخص مؤشر عنصر التكلفة. مؤشر الأداء اللوجستي تحسن رغم ان الفجوة لا تزال موجودة، ولا يزال مؤشر بيئة الأعمال منخفضا.

1 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013. ص 83.

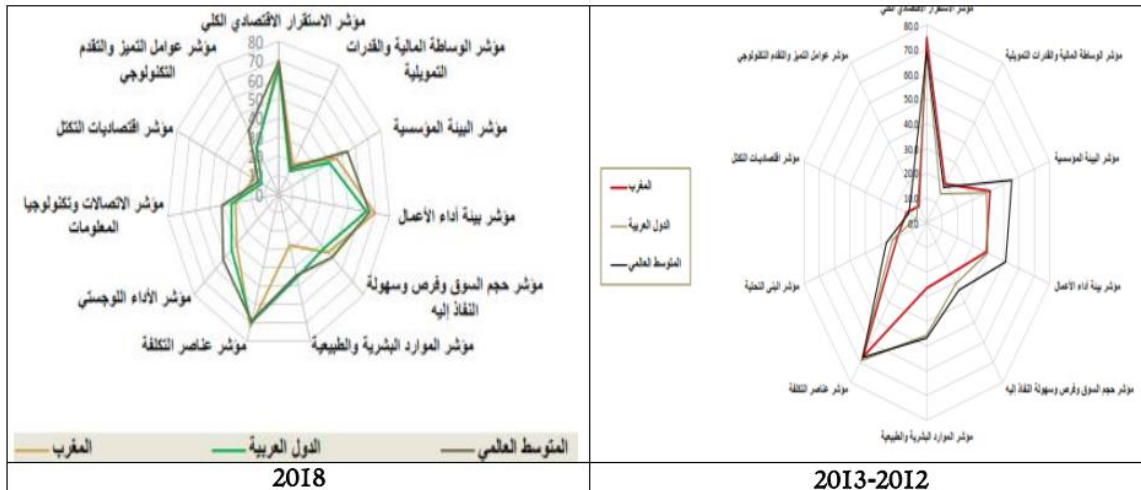
الشكل رقم (02-05): الأداء ضمن المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في تونس.



نلاحظ أن مؤشر عناصر التكلفة مرتفع في 2013 غير أنه انخفض مقارنة بالدول العربية الأخرى في سنة 2018.

اتساع عمق الفجوة فيما يتعلق بمؤشر حجم السوق وسهولة النفاذ إليه مقارنة بالمتوسط الدول العربية. فيما يخص مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي فقد تحسن وتقلصت الفجوة.

الشكل رقم (02-06): الأداء ضمن المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في المغرب.



نلاحظ تحسن كبير في مؤشر بيئة الأعمال في المغرب ما بين 2013 و2017. مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي منخفضا نوعا ما بالمقارنة مع المتوسط العربي. بينما

مؤشري الأداء اللوجستي (ويتمثل في جودة البنية التحتية)، والاتصالات وتكنولوجيات المعلومات منخفضان. مؤشر عناصر التكلفة مرتفع نوعا ما مقارنة بالمتوسط العالمي. الجدول رقم (02-06): تطور أداء مؤشر جاذبية الاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

المغرب		تونس		الجزائر		
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
66	27.8	60	50.8	82	24.1	سنة 2013
69	42	71	41	86	34	سنة 2018

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018. وتقرير 2012-2013. بالمقارنة بين مؤشر جاذبية الاستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نلاحظ ان المؤشر ترتيب تونس والمغرب أحسن من ترتيب الجزائر، كما نلاحظ ان قيمة المؤشر ارتفعت بين سنتي 2013 و 2018 في كل من الجزائر والمغرب وانخفضت قيمته في تونس. لكنها لا تزال تحتل مرتبة أحسن من الجزائر. ويمكن تفسير ذلك بتراجع مؤشر عناصر التكلفة في تونس، كما يفسر انخفاض مؤشر الجاذبية في الجزائر إلى طبيعة اقتصادها الذي لا يزال قائما على الموارد الطبيعية ولزيادة جاذبيتها لا بد من ارتفاعها إلى مصف الاقتصادات القائمة على الكفاءة والفعالية.

الشكل رقم (02-07): المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018.

ص 25.

المبحث الثالث: صناعة السيارات (نموذج)

تعتبر صناعة السيارات من الصناعات الأكثر تدويلا. وتنقسم عملية صناعة السيارات إلى أنشطة أساسية منفصلة عن بعضها البعض، وذلك لأهمية كل نشاط وعدم ارتباطه بالأنشطة الأخرى. وتتمثل هذه الأنشطة في البحث والتطوير والتصميم، انتاج المركبات وقطع الغيار، التركيب ثم التسويق، وغالبا ما تتم هذه الأنشطة في دول وأقاليم عديدة. وتستلزم سلسلة القيمة لصناعة السيارات ان يتوفر البحث التكنولوجي والمهارات وبراءات الاختراع والعلامات، وهي أنشطة تحتكرها أكبر الشركات المنتجة للسيارات، وتنتشر أنشطة التركيب وإنتاج أجزاء السيارات في دول أخرى في جميع أنحاء العالم غير الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات، وقد صدرت الدول الصناعية الكبرى هذه العمليات الإنتاجية إلى دول الجنوب التي تتميز بانخفاض تكاليف العوامل وزيادة في اليد العاملة الكفؤة.

وقد حاولت دول المغرب العربي وخاصة الجزائر، تونس والمغرب الاندماج في سلسلة القيمة العالمية الخاصة بقطاع السيارات، وقد نجحت تونس والمغرب في جذب العديد من الأنشطة في هذا المجال بينما لقت الجزائر صعوبات في تطوير صناعة جزئية للسيارات.

بالنظر إلى تاريخ انتاج السيارات في الجزائر، نجد أن شركة 'رونو' كانت تملك مصنعا بالجزائر منذ 1959 والذي من خلاله صنعت أول سيارة مصنوعة بالجزائر سنة 1961، وتمثلت في تركيب السيارات بقطع الغيار. وبعد الاستقلال، الحكومة الجزائرية الشابة تفاوضت مع الشركة بحيث أصبحت تسمى 'رونو-الجزائر' تحت وصاية شركة 'سوناكوم' العمومية، واستفادت الشركة من الإعفاء من الرسوم الجمركية. ووصل الإنتاج سنة 1969 إلى 7600 سيارة و360 جرار في السنة. وفي 2 أكتوبر 1970، وبسبب التوتر في العلاقات بين فرنسا والجزائر، أوقفت وزارة الصناعة الجزائرية واردات قطع الغيار وفرضت رسوما على الشركة ما أدى بها إلى الغلق في 9 أبريل 1971.¹

وبعد هذه القطيعة، فلم يتم افتتاح مصنع للسيارات إلا في 10 نوفمبر 2014، حيث افتتح موقع لإنتاج سيارات 'رونو' بالجزائر، تشارك الشركة بـ 49% وممول من قبلها بمبلغ 50 مليون أورو.² وتمتلك الشركة الوطنية للمركبات الصناعية 34%، والصندوق الوطني

¹ JeanLouis Loubet. "Renault en Algérie". Automobile, pétrole et politique dans les vingt glorieuses. Histoire, économie et société. N°3. 2016. P119-122.

² JeanLouis Loubet. Op cit. P114.

للاستثمار 17%. وقد رفضت العديد من الشركات الأخرى من الاستثمار في الجزائر بسبب قاعدة 51/49 واكتفت بإمضاء عقود تجارية.

في تونس، حظيت صناعة السيارات باهتمام منذ الاستقلال، حيث تم إحداث شركة صنع السيارات بسوسة سنة 1961 لتركيب شاحنات 'رونو'، وتم إحداث وحدة لصناعة الحافلات بالزهره سنة 1976. وخلال ثمانينات القرن 20، أنشأت وحدة لتركيب الشاحنات الخفيفة بالقيروان ووحدة لصناعة الجرارات بماطر.

قطاع السيارات في تونس تطور في البداية بفضل أنشطة التركيب منخفضة القيمة المضافة وكثيفة التشغيل، ومنذ سنوات 2000، عرف القطاع تطوراً مستمراً فيما يخص الإنتاج أو التصدير حيث بلغ معدل النمو السنوي للإنتاج 11% من سنة 2005 إلى سنة 2014، والصادرات 7.5% من سنة 2008 إلى 2014. ووصلت نسبة المؤسسات المصدرة سنة 2014 إلى 64%. كما تطورت صناعة أجزاء السيارات في ميادين مختلفة مثل صناعة الأسلاك، والبلاستيك، الإلكترونيات، النسيج والإكسسوارات. وسمحت هذه الشبكة الصناعية لتونس بان تحتل المرتبة الثانية كمنتج إفريقي لأجزاء السيارات والمرتبة الأولى كأكبر منتج إفريقي للأسلاك. تستقبل تونس كذلك أكبر المنتجين العالميين لمعدات السيارات.¹ وقد أنتجت تونس 2 مليوني وحدة إلى غاية نهاية 2015، وأضيف إليها ما يقارب 61 ألف سنة 2016.

ركزت تونس على صناعة مكونات السيارات التي تطورت من الإنتاج البسيط بترخيص أجنبي إلى تنمية النسيج الصناعي بشراكة أجنبية ثم الإنتاج بجودة عالية. وتعتبر تونس من أهم المصدرين للأسلاك والضفائر الكهربائية نحو دول الاتحاد الأوروبي والذي يعتبر أهم نشاط من حيث التصدير، إذ حقق خلال سنة 2016 مبلغا يناهز 4.5 مليار دينار. وبلغ عدد الشركات التي تنشط في هذا القطاع 255 شركة سنة 2017 تشغل 67627 عاملاً. تتواجد أكثر من 20 جنسية أجنبية عبر الشراكة والاستثمار في قطاع أجزاء ومكونات السيارات، حيث تمثل فرنسا الشريك الأول بنسبة 41%.²

¹ Larabi Jaidi et Yassine Msadfa. "La complexité de la remontée des chaines de valeur mondiales Cas des industries automobiles et aéronautique au Maroc et en Tunisie". Policy Paper. Septembre 2017. P19..

² بريد الصناعة الاستثمار في القطاعات الواعدة. مجلة صادرة عن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد. العدد 15. جانفي 2018. ص 11 12.

ويعود نجاح صناعة مركبات السيارات في تونس إلى توفر مجموعة من البنى التحتية الضرورية لقيام هذا النوع من الأعمال، حيث يوجد شبكة طرقات طولها 20000 كم، شبكة من السكك الحديدية طولها أكثر من 2000 كم، 9 مطارات دولية و 7 موانئ تجارية. بالإضافة إلى قطب تنافسي في سوسة متخصص في صناعة مركبات السيارات، حظيرتين للأنشطة الاقتصادية تقدم خدمات ذات جودة عالية في كل من 'بنزرت' و'زرزيس'، وأكثر من 150 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب التونسي.¹

كما طورت تونس مزايا تنافسية مهمة في صناعة أجزاء السيارات بفضل توفر الموارد البشرية المؤهلة وهياكل التكوين وتكاليف تنافسية لعوامل الإنتاج، مما سمح بنجاح الارتقاء في سلسلة القيمة المضافة وضمان الانتقال من التركيب إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى وتطوير شبكة كبيرة للموردين والشركاء.

الجدول رقم (02-07): عدد الشركات العاملة في قطاع أجزاء السيارات ومناصب الشغل حسب النشاط في تونس خلال سنة 2016.

النشاط	عدد الشركات	عدد مناصب الشغل
الأسلاك والصفائف الكهربائية	51	31024
صناعة العجلات والبلاستيك والمطاط	38	4252
الجلد والنسيج	12	1822
قطاع الغيار وتصميم وتطوير صناعي	33	9506
الميكانيك	95	12113
الإلكترونيك	16	5464
البلور	2	181

المصدر: بريد الصناعة: الاستثمار في القطاعات الواعدة. مجلة صادرة عن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد. العدد 15. جانفي 2018. ص 12.

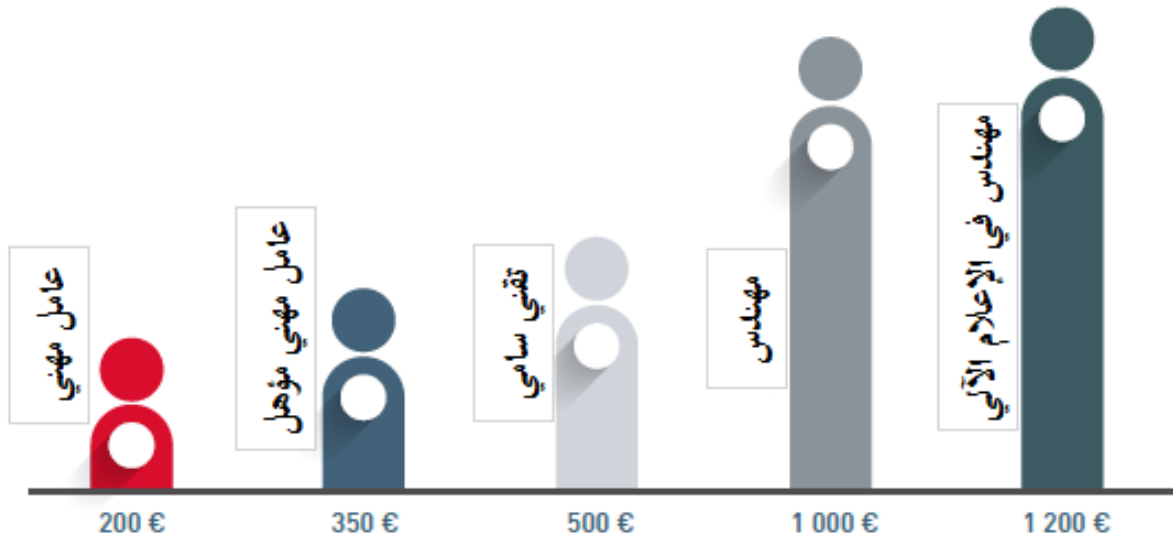
ويمثل الجدول السابق عدد الشركات العاملة في قطاع أجزاء السيارات وعدد مناصب الشغل التي تخلقها حسب النشاط خلال سنة 2016، حيث نلاحظ أن تونس تضم 51 مؤسسة لصناعة الأسلاك والصفائف الكهربائية التي تشغل عدد كبير من العمال يبلغ عددهم

¹ Agence de promotion de l'investissement extérieur. L'industrie des composants automobiles en Tunisie. http://www.investintunisia.tn/En/telecharger_publication.php?code_doc=184&langue_doc=fr. Vu le 23/04/2022.

أكثر من 31 ألف عامل، وتليها صناعة الميكانيك التي توظف أزيد من 12 ألف عامل. ثم صناعة قطع الغيار وتصميم وتطوير صناعي وصناعة الإلكترونيات ثم صناعة العجلات والبلاستيك والمطاط. ونستنتج بأن تونس قد طورت معظم الصناعات المرتبطة بصناعة السيارات حيث أنها لم تقتصر على الأنشطة البسيطة ولكنها ارتقت في سلسلة القيمة لتتخصص في صناعات أكثر دقة.

ويمثل سعر اليد العاملة في تونس وكذا كفاءتها عاملا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السيارات، ونلاحظ من خلال الشكل الموالي مستوى الأجور في المهن التي تخص صناعة السيارات. ونلاحظ انخفاض الأجور مقارنة بالأجور في فرنسا مثلا، حيث يبلغ متوسط أجر المهندس ما بين 3000 و3200 أورو إذا كان مبتدئا لكي يرتفع بعدها إلى 7000 أورو. في حين يبلغ متوسط أجر التقني السام في فرنسا حوالي 2000 أورو وهو ما يمثل 4 أضعاف الاجر في تونس.

الشكل رقم (02-08): مستوى الأجور في قطاع الصناعات في تونس 2016.



Source : FIPA. Tunisie. Rapport économique. 2016.

فيما يخص المغرب، فإن قطاع صناعة السيارات يعتبر قطاعا استراتيجيا حيث ارتفعت صادرات قطاع السيارات في الفترة 2009-2012 بنسبة 125% وارتفعت العمالة بنسبة 60%. وارتفعت صادرات قطاع الطيران بنسبة 57% خلال نفس الفترة وشهد زيادة العمالة بنسبة 30%¹.

¹Azzedine Ghoufrane, Nabil Boubrahimi et Adil Diani. Op cit. P56.

وشهد قطاع السيارات بالمغرب تحولات كبرى منذ 1959، حين تم إصدار مرسوم ملكي يتعلق بإنشاء الشركة العمومية 'سوماكو' التي تقوم بتجميع الأجزاء الميكانيكية وأجسام السيارات لصالح علامات أجنبية مثل 'فيات'، 'رونو' و'سيتروين'. وفي سنة 1995، انتقلت الصناعة إلى تطوير صناعة المكونات الصناعية للسيارات، وتم إبرام إتفاقية مع شركة 'فيات أوتو' حول مشروع السيارة الاقتصادية. وبسبب زيادة الطلب على أجزاء السيارات، تطورت مشاريع المقاولات من الباطن وقامت المملكة المغربية بخصخصة شركة 'سوماكا'، وقامت 'رونو' بتوسيعها وتأهيلها.

شهدت صناعة السيارات في المغرب نموا متسارعا منذ بداية الألفية، حيث قفز المغرب ليصبح ثاني أكبر منتج للسيارات في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا. وبلغت حصته السوقية 35% سنة 2014 مقابل 5% سنة 2003 ليبلغ عدد السيارات المنتجة 227570 سيارة سنة 2014. تم خلق 36500 منصب شغل في الفترة 2009-2014.¹

ويعتبر القطاع أول قطاع تصديري سنة 2017، وبلغ رقم أعماله 66.5 مليار درهم خلال نفس السنة مقابل 40 مليار درهم سنة 2014، وبلغ معدل النمو السنوي المتوسط لرقم الأعمال من الصادرات 18% وخلق 83845 منصب شغل بين 2014 و2017.²

ويضم المغرب العديد من المصانع العالمية لتصنيع السيارات، منها مصنع 'رونو' بطنجة مساحته 90000 م² وتبلغ قدرته الإنتاجية القصوى 30000 سيارة في العام. وقد أصبح فرع من فروع الشركة يمثل 80% من حصتها، وأصبحت تنتج منذ 2005 العلامة Logan. ويتم تصديرها إلى فرنسا وإسبانيا وألمانيا وكذا مصر وتونس بفضل خاصة اتفاقيات التبادل الحر مع هذه الدول. كما أن قطاع السيارات في المغرب شهد توطن العديد من منتجي مركبات السيارات، مما جعل القطاع ينمو أكثر.³

كما تم إنشاء مشروع ضخ لمركب صناعي لشركة 'رونو' مساحته 280 هكتار في 'ملوسة' قدرته الإنتاجية 400000 سيارة في العام. في سنة 2015، تمكن قطاع صناعة السيارات المغربي من إنتاج 230000 سيارة. وشرع مجمع رونو- طنجة الصناعي في

¹ الطيف عبد الكريم وكوارد فاطيمة. "تربة تنمية قطاع صناعة السيارات في المغرب - الفرص والامكانيات والدروس المستفادة". الملتقى العلمي الدولي "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التتويج الاقتصادي في الجزائر". جامعة لونييسي على البلدة 2.6 و 7 نوفمبر 2018.

² <http://www.mcinet.gov.ma/fr/content/automobile>. Vu le 18/05/2022.

³ Azzedine Ghoufrane, Nabil Boubrahimi et Adil Diani. Op cit. P40.

العمل سنة 2012 وفتح أفقا جديدة لقطاع السيارات في المغرب جعله يحتل مكانة مهمة في سلسلة القيمة العالمية، مما أدى إلى جذب حجم كبير من الاستثمارات الأجنبية في القطاع. واحتفلت محطة 'رونو-طنجة' في ماي 2015 بخروج 100 ألف سيارة منذ إنشاء المجمع. وقد تم إنشاء أكثر من 150 مصنعا للمعدات في المغرب، خاصة في طنجة والدار البيضاء والقنيطرة، وتمتلك شركة 'رونو' مصنعين لتجميع السيارات في طنجة والدار البيضاء بطاقة إنتاجية وصلت إلى 288 ألف سيارة سنة 2015.¹

وأدى تطور قطاع انتاج السيارات في المغرب إلى تزايد الطلب على الكفاءات المتخصصة فيها، مما جعل الحكومة تهتم بإنشاء مراكز التكوين المهني التي تستجيب لاحتياجات هذه الشركات الكبرى مثل مركز التكوين الخاص بشركة 'رونو' بطنجة الذي أنشئ سنة 2011، ومعاهد متخصصة في السيارات بالدار البيضاء، الرباط والقنيطرة، وكذا معهد الطيران بالدار البيضاء. ويرتكز نظام التسيير على التعاون بين القطاعين العام والخاص مما يسهل تكييف مسار التكوين مع احتياجات هذه المشاريع.²

كما أن الشركات الصينية وجدت سهولة كبيرة في انتاج السيارات في المغرب بما انها لديها علاقات مع الشركات الأوروبية لصنع السيارات التي تعمل معها وكلاهما يعرف ما يقدمه الآخر وما يحتاج إليه. وتخطط شركتي PSA Peugeot Citroen في الاستثمار سنة 2019 في القنيطرة، أما شركة 'فورد' فهي تكتفي بالمقولة من الباطن مستفيدة من النظام الذي توفره شركة 'رونو' في المنطقة الحرة المغربية لتغذية مصنعها بفالنسيا (اسبانيا). ونجد أن أغلبية الشركات المصنعة للسيارات لديها علاقات مع الشركات الصينية لصنع بعض الأجزاء.³

¹الطيف عبد الكريم وكوارد فاطيمة. مرجع سابق.

²Azzedine Ghoufrane, Nabil Boubrahimi et Adil Diani. Op cit. P40.

³Thierry Pairault. La Chine dans la mondialisation L'insertion de la filière automobile chinoise en Algérie et au Maroc. Revue internationale des économistes de langues française. Vol 2. N°2. 2017. P 140

خلاصة الفصل:

للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في نقل التكنولوجيا إلى الدول المغرب العربي عن طريق فتح المجال أمام المستثمرين، ويتوقف ذلك على مدى رغبة الشركات المستثمرة على نقل وإتاحة تسيير مختلف تلك التكنولوجيات الجديدة، التي تفتح آفاقا جديدة، حيث نرى المغرب وتونس أفضل في الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في مجال نقل التكنولوجيا المتطورة فأصبحت تحتل الصدارة عربيا وعالميا في حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الناقل للتكنولوجيات المتطورة، أما الجزائر ونظرا لعدم توفر الظروف والشروط الكافية للاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال من الدول التي لم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر فيها دور كبير في نقل التكنولوجيا والتطور ومازالت تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات لم تعط اهتمام كبير للمستثمرين الأجانب والتكنولوجيا.

الخاتمة

خاتمة عامة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة ذات أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث يساهم في رفع القدرات الإنتاجية وزيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة التكامل بين القطاعات، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية متواصلة ومتباينة تتم عن طريق نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال من دولة لأخرى.

ودول المغرب العربي باعتبارهم بلدان نامية وإدراكا منهم لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كبدل لنقل عناصر التكنولوجيا بدء باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة من شأنها إنشاء بيئة مناسبة لتلائم حركة الاستثمارات الأجنبية وتشجيعهم ذلك من خلال الإصلاحات والمعدلات في قانون الاستثمار من فترة لأخرى وتحفيزات للمستثمرين الأجانب في دول المغرب العربي.

من خلال الدراسة التي أجريت توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الناقل للتكنولوجيا أحد الوسائل الهامة في زيادة التطور والنمو الاقتصادي للدول.
- الحاجة إلى توفير مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما يجب أن يقوم على سياسة ضريبية متوازنة وامتيازات في مختلف المجالات تدفع الشركات الأجنبية إلى إقامة استثمارات دون الخوف من عليها.
- الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أدوات نقل التكنولوجيا، بسبب نقل العملية الإنتاجية من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية ما يرافقه نقل التكنولوجيا بشقيها الصلب (الجانب المادي من وسائل إنتاج) واللين (الجانب المعرفي كبرامج التشغيل وطرق الإدارة الحديثة).
- كلما تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات ذات التركيز التكنولوجي ساهم هذا في الزيادة من أهمية عملية النقل بالنسبة للدوا المغرب، فالصناعات الدوائية والكيمياوية والصناعات الكبرى والصناعات الدقيقة هي التي ساعدت بلد كالصين في التحول إلى بلد ذو قدرات صناعية رائدة عالميا.
- ضرورة وجود استراتيجية واضحة لنقل وتوطين التكنولوجيا والعمل على محاكاة النماذج الناجحة في هذا المجال كالتجربة الكورية الجنوبية والماليزية ولما لا النموذج الصيني.

- العمل على وضع أسس لشراكات طويلة المدى مع الشركات الكبرى من أجل الارتقاء بالعملية الإنتاجية لدى البلدان المستقبلة بما يضمن لمنتوجها المنافسة على الصعيد المحلي والدولي.
- عدم حصول حالات توطين للتكنولوجيا، حيث أن الشراكة مع الأجانب لم تتعدى مراحل الشروع في تنفيذ المشاريع.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تحسين مستوى الأداء الصناعي وذلك من خلال اعتماد الشركات.
- الأجنبية المستثمرة للخبرات في مجال نشاطها.

التوصيات:

- العمل أكثر على توفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية عبر التقليل من الشروط الموضوعية على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- وضع إستراتيجية واضحة تهدف إلى الوصول إلى توطين التكنولوجيا والتحول إلى منتج وليس مستهلك كما فعلت دول كالصين وكوريا الجنوبية وماليزيا.
- العمل من أجل توفير الكفاءات القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة فعملية نقل التكنولوجيا أصبحت أقل تعقيدا من ذي قبل في بعض جوانبها غير أن الاحتكار أصبح في التسيير والتطوير وهو ما يجب أن تركز عليه الدول المغرب العربي.
- على الدول المغرب العربي أن تنفذ سياسات وإجراءات تضمن الشفافية الكافية للمستثمرين المحتملين قبل استخدام تدابير أخرى لجذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تشجيع الباحثين على الإبداع والتجديد من خلال التحفيزات المادية والمعنوية.
- إنشاء وحدات استثمارية متخصصة في دول المغرب العربي وتنظيم حملات ترويجية عن مجريات الاستثمار داخل البلد المضيف كإرشاد المؤسسات المحلية على المنتجات جودة عالية وحثها على استخدام التكنولوجيا حديثة واستخدام مواد أولية ذات جودة عالية تحافظ على البيئة والمحيط وتنويع المنتجات.
- العمل على إيجاد الربط بين مراكز البحث والقطاعات الاقتصادية.
- تنسيق التعاون الدولي بهدف الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية والعمل على تكييف وذلك مع الاحتياجات الدول المغرب العربي.

- على كلاً من الدول المغرب العربي المتحدة العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب كبيرة لأنه أهم وسيلة لنقل التكنولوجيا المتطورة التي تساعد على تحقيق النمو والتطور الاقتصادي والتنمية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

✓ أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. أبوقحف عبد السلام، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001.
2. أميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004/2005.
3. برتال جيل، "الاستثمار الدولي"، ترجمة علي مقلد، علي زيعور، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
4. البرزنجي حيدر شاكر نوري، جمعة محمود حسن، "تكنولوجيا ونظم المعلومات في المنظمات المعاصرة"، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
5. حافظ علك عبد الناصر، حسين وليد حسين، "نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على وظائف المنظمة"، دار غيداء للنشر ولتوزيع، الأردن، 2014.
6. دريد محمود السامرائي، "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية"، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
7. الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين، "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
8. رعد حسن الصرن، "أساسيات التجارة الدولية المعاصرة"، الجزء الثاني، ط 1، دار رضا للنشر، دمشق، 2001.
9. شكر احمد ليلي حسام الدين، "أثر التقدم في تكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية والكمية للموارد البشرية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2011.
10. الشوابكة عدنان محمد، "دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

11. الصيرفي محمد، "إدارة تكنولوجيا المعلومات"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009.
12. طاهر مرسى عطية، "أساسيات إدارة الأعمال الدولية"، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
13. الطائي سلطان، جحيم يوسف، دباس العدادي هشام، "التسويق الالكتروني"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
14. عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
15. غسان قاسم داود، العبدلات عبد الفتاح زهير، "الصيرفة الالكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع)"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
16. فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
17. الكردي محمد منال، العبد جلال إبراهيم، "تظم المعلومات الإدارية"، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2003.
18. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، ط 1، دار النفائس، الأردن، 2005.
19. المسير محمد زكي، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.
20. مهيرات محمود بسام، "إدارة المعرفة في تكنولوجيا المعلومات"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
21. هناء عبد الغفار، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية"، الصين أنموذجاً، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

ب- مذكرات وطروحات:

22. بروبة الهام، "تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة جامعة بسكرة، 2015/2014.
23. سحنون فاروق، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر"، أطروحة ماستر، سطيف، 2010.
24. العارف خديجة، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، أطروحة ماستر، مستغانم، 2013.
25. عصام عبد العزيز مصطفى، "الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط"، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998.
26. كردودي سهام، "دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفق تكنولوجيا الإعلام الآلي والاتصال، جامعة بسكرة، 2015/2014.
27. محمد أيمن عبد اللطيف عشوش، "تقييم استراتيجية الاستثمار الأجنبي المشترك مع القطاع العام دراسة مقارنة مع القطاع العام لجمهورية مصر العربية"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1988.
28. ياسع يسمينة، "دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء الاقتصادي للمنظمة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، 2011/2010.

ج- ملتقيات ودوريات

29. الطيف عبد الكريم وكوارد فاطيمة. "تربة تنمية قطاع صناعة السيارات في المغرب -الفرص والامكانيات والدروس المستفادة". الملتقى العلمي الدولي "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر. جامعة لونيبي على البلدة 2.6 و 7 نوفمبر 2018.

30. قويدري محمد، "المزايا والحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالاشارة الى بعض الاقتصاديات العربية تونس والجزائر"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثاني، "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصادات الانتقالية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14 و 15 مارس 2003.

د- المحاضرات والمجلات:

31. بريد الصناعة الاستثمار في القطاعات الواعدة. مجلة صادرة عن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد. العدد 15. جانفي 2018.

32. حسنى مهران، "الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وامكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والاقليمية والدولية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد الأول.

33. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013.

34. هواري أحلام وسدي علي، "المزايا النسبية للصادرات خارج المحروقات بين إمكانية التخصص وفرص تنويع الاقتصاد الجزائري" -دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014. مجلة البديل الاقتصادي. العدد 7. جامعة زيان عاشور الجلفة. جوان 2017.

35. يوسف مسعداوي، "تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سعد دحلب، البلدة، العدد الثالث، 2008.

36. يوسف محمد، "مضمون أحكام الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية الأجنبية"، مجلة إدارة المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد 12، العدد 1، 2002.

هـ - القوانين:

37. المرسوم التشريعي رقم 9312 المؤرخ في 1993/10/02، والمتعلق بترقية ودعم الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64 لسنة 1993.

38. الأمر 0103 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47 لسنة 2001.

39. الأمر 0104 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها، الجريدة الرسمية، العدد 47، لسنة 2001.

✓ ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

40. Abdelaziz Hakimi et Helmi Hamdi. "**Trade liberalization**", FDI inflows, environmental quality and economic growth A comparative analysis between Tunisia and Morocco. Renewable and Sustainable Energy Reviews. N°58. 2016.

41. Abdennacer ouardi, "**Attractivité et promotion des investissements directs étrangers en ALGERIE, les investissements directs étrangers facteurs d'attractivité de location connaissance économique**", dirigée par Driss Guerraoui; l'Armathan, les éditions Toubkal, 1997.

42. Agence de promotion de l'investissement extérieur. L'industrie des composants automobiles en Tunisie.

43. Agence nationale de développement de l'investissement, cite in www.andi.dz/mesures/mesures.htm. (page consultée le 19/9/2003)

44. Agence nationale de développement de l'investissement, cite in www.andi.dz/or (page consultée le 15/4/2004)

45. Amina Badreddine et Rachid Benamirouche. "**Les obstacles de l'attractivité des Investissements Directs Etrangers en Algérie**". International Journal on Innovation & Financial Strategies. Vol 1.

46. Bellatreche Youcef. **"Algérie la nouvelle politique d'attraction d'Investissements Directs Etrangers face à l'hésitation des investisseurs"**.
47. Benachenhou Abdelatif et autres, Du budget au marché, Alpha éditions, Algérie, 2004.
48. Graham, Edward, **Foreign direct investment in the world economy**, staff studies of the world economic outlook, IMF, sep.1995.
49. Hoss, P. and C. Ross (1997), **Economic development Théories, Evidence and policies**, The Dryhen Press, Harcourt Brace, Collage.490 Publishers, USA.
50. Jamal Bouoiyour. **"The determinig factors of Foreign Direct Investment in Morocco"**. Savings and developments. Vol 31. N°1. 2007.
51. JeanLouis Loubet. **"Renault en Algérie"**. Automobile, pétrole et politique dans les vingt glorieuses. Histoire, économie et société. N°3. 2016.
52. Larabi Jaidi et Yassine Msadfa. **"La complexité de la remontée des chaines de valeur mondiales Cas des industries automobiles et aéronautique au Maroc et en Tunisie"**. Policy Paper. Septembre 2017.
53. Mehdi Mlayah. **"Relation entre l'investissement direct étranger"**, le commerce et la croissance économique en Tunisie. Mémoire de maitrise en économie. Université Laval. Québec. Canada. 2012.
54. Ministère de l'industrie, **"de la PME et de la promotion de l'investissement. Les investissements directs étrangers dans le monde"**. Benchmarking. Document n°15/DIEEP. Aout 2010. P15
55. OECD, Detailed Benchmark, **"Definition of foreign direct investment"**, second edition, Paris, 1992.
56. Thierry Pairault. La Chine dans la mondialisation L'insertion de la filière automobile chinoise en Algérie et au Maroc. Revue internationale des économistes de langues française. Vol 2. N°2. 2017.
57. Tinku Acharya, Ajoy Kumar Ray, **"Informatio technology –principoles applications"**, Pretice Hall of india Private limited, New delhi, 2004.
58. UNCTAD, **World investment report 1998**, New York and Genava, 1998.
59. World Bank, **"World development report 1996 from plan to market"**, Washington, D.C Oxford university press, septembre 1996.
60. Youssef El Wazani et Malika Souaf. **"La création d'emplois par les investissements directs étrangers au Maroc un apport limité à la réduction du chômage et des flux migratoires"**. Autrepart. N°37. 2006.

✓ ثالثا: المواقع الإلكترونية:

61. www.enssea.net/enssea/majalat/2202.pdf.
62. www.investintunisia.tn/En/telecharger_publication.php?code_doc=184&language_doc=fr.
63. www.investintunisia.tn/Fr/destinationfavorableauxide_11_400.
64. www.mcinet.gov.ma/content/performances.
65. www.mcinet.gov.ma/fr/content/automobile.
66. www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2018/nea/281685.htm.
67. www.arifonet.org.ma/ftpoot/dalil%20investment/countries/19Morocco/CH RTE ARABE.pdf